المصارف العراقية

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

IRAQI BANKS

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

السنة الاولى العدد(٣)ت٢ /٢٠١٣

أخبار وأنشطة القطاع المصرفي والشركات الساندة للعمل المصرفي

البيانات المالية للفصل الثالث 2013

دائرة المنظمات غير الحكومية شكر و تقديرالى رابطة المصارف الخاصة في العراق

المؤتمر السنوي لإتحاد المصارف العربية ٤٠ عام على تأسيسه

بحوث من المؤتمر المصرفي العراقي الاول أيلول / ٢٠١٣

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

المصارف العراقية

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة
في العراق

رئيس مجلس الادارة
عدنان كنعان الجلبي

رئيس التحرير
عبد العزيز حسون علي

مدير التحرير
فائق ناصر حسين

سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون
١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد الصوري
٣ـ الدكتورة سلام سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـ الدكتور بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور حسيب كاظم جواد
٨ـ الاستاذ سامي الضامن
٩ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
١٠ـ الاستاذ محمود محمد محمود
١١ـ الاستاذ سمير عباس النصيري

المشاور القانوني
المحامي محمد السيد خضوري

المحررون
أمير قاسم عبد الحميد
ضياء علي حمودي

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للمجلة
iraqibn2013@gmail.com
البريد الالكتروني للرابطة
Email: pbkleagik@yahoo.com
&
ipbl2004@gmail.com
&
info@ipbl-iraq.org
الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org

مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450

في هذا العدد

البيانات المالية للفصل الثالث ٢٠١٣ لعدد من المصارف الخاصة

لقاء السيد وزير التجارة - المؤتر السنوي لاتحاد المصارف العربية 5

التنسيق ما بين منظمات االقطاع الخاص - مخالفة الشركات المساهمة - احصائية اعمال قسم المدفوعات 6

الصيرفة الاسلامية ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 11

اصدرارت - استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية 13
- انجازات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

نوزاد الجاف ..آمال كبيرة نعقدها على مؤتمر المصارف العراقية 14

مصرف الخليج .. نشاط متميز 16

ملامح أستراتيجية القطاع المصرفي الخاص في العراق 17

سامي الضامن ... العملية المصرفية غير السليمة وغير الآمنه 18

من بحوث المؤتمرالمصرفي العراقي الاول (الاستاذ وليد عيدي عبد النبي) 21
ملخص الدراسة الموسومة " البنك المركزي العراقي
وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية "

من بحوث المؤتمرالمصرفي العراقي الاول (الاستاذ حسيب كاظم جويد) 23
البيئة القانونية والتشريعية للعمل المصرفي

- جائزة البنك الاسلامي للتنمية للدكتور صادق راشد الشمري 28
- في خطوة هامة لإعادة تقييم العمل وآلياته
- ورشة عمل في.. كيفية تطبيق المعايير الجديدة
لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب
وقانون الامتثال الضريبي (FATCA)

الاستاذ محمد صالح الشماع..على هامش المؤتمر المصرفي العراقي الأول 30

شخصية العدد....السيد مظهر مصطفى الحلاوي 34

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٩٢٨ لسنة٢٠١٣

شارك في الاعداد
سارة علي شاكر
رفيف انور عبد الفتاح
بلسم اسماعيل علي

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002
07702872825

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح
محلة(٩٢٩ زقاق (٢٩ مبنى (٢٤
ص.ب (٢٧٦٦ الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

عرض نتائج الاعمال
والبيانات الماليةالمصرفية الفصلية

عبد العزيز حسون
رئيس التحرير

القاريء العزيز ...

هذا هو العدد الثالث من مجلة المصارف العراقية بعد التشجيع الذي تلقته المجلة من القراء الكرام بعد صدور العدد الثاني الذي قدم اليهم بحلة جديدة تحاكي المجلات المهنية شكلاً و مضموناً ..

و كان للتغطية الكاملة التي تضمنها العدد السابق لفعاليات المؤتمر المصرفي العراقي الأول الذي نظمته الرابطة ببغداد أواخر شهر أيلول الماضي ، ولا زالت أصداء انعقاده تتوقع و تنتظر المزيد من مثل هذه المناسبات التي تمس الحاجه الى ما تتناوله من الطروحات التي تفتقر اليها حتى قواعد المعلومات التي تتيح لمتخذي القرار الاعتماد عليها .

و العدد الذي بين يديك ايها القاريء الكريم يتضمن عرض نتائج الاعمال والبيانات المالية الخاصة بنهاية الفصل الثالث لهذه السنة ٢٠١٣، لعدد كبير من المصارف الخاصة .

و هي المعلومات التي تشكل علامة متقدمة في تطبيقات الشفافية التي تفتقر اليها الكثير من النشاطات الاقتصادية في العراق و التي ساهم غيابها في إضفاء ضبابية حجبت الكثير من الحقائق .

و أخيراً فإننا سنظل نتطلع الى آراء القراء الكرام وملاحظاتهم حول كل عدد من المجلة.

رابطة المصارف الخاصة في العراق

لقاء مع السيد وزير التجارة

بهدف تطوير التفاهم فيما بين رابطة المصارف الخاصة في العراق والهيئات الحكومية فقد إلتقى السيد عدنان الجلبي رئيس الهيئة الإدارية بصحبة السيد وديع الحنظل رئيس مجلس إدارة مصرف آشور الدولي بالسيد وزير التجارة و ذلك تواصلاً مع المساعي المستمرة للرابطة والمصارف الخاصة في إيجاد سبيل للخروج من مشكلة تأخير إنجاز معاملات المصارف لدى دائرة تسجيل الشركات و التي تسببت في وضع المصارف في دائرة التأخير والتقصير و تجاوز تواريخ المواعيد المنصوص عليها في القوانين والتعليمات المرعية .

و قد كان لتفهم السيد الوزير لهذه المشكلة و إيعازه للدوائر المعنية في الوزارة ببحث هذه المعوقات خلال إجتماع يعقد بتاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠١٣ في مقر دائرة تسجيل الشركات يحضره المسؤولون القانونيون في المصارف .

المؤتمر السنوي لإتحاد المصارف العربية لعام ٢٠١٢ وإحتفالات مرور ٤٠ عام على تأسيس إتحاد المصارف العربية

المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١٣ الذي يعقده إتحاد المصارف العربية يومي ١٤ و ١٥ نوفمبر ٢٠١٣ في العاصمة اللبنانية بيروت تحت عنوان : التداعيات الاقتصادية للتحولات العربية : الإصلاحات و دور المصارف ، برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية ـ العماد ميشال سليمان ، و بالتعاون مع مؤسسات عربية و إقليمية كبرى نذكر منها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي و المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية واللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) و بطبيعة الحال مصرف لبنان و جمعية المصارف .

و قد أصبح مؤكداً بأن السيد بن برنانكي ـ رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الامريكي ، سيوجه ، و للمرة الاولى ، كلمة مباشرة الى المشاركين في المؤتمر المذكور أعلاه عبر الأقمار الاصطناعية ، تقديراً لموقع و دور القطاع المصرفي العربي .

و على غرار ما تم في الأعوام السابقة بشأن عقد منتديات متخصصة على مدى أيام المؤتمر المصرفي العربي السنوي ، حيث تم اختيار موضوع : تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة " عنوانا للمنتدى الذي تقرر تنظيمه في يوم ٢٠١٣/١١/٣١ وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الـ (OECD) .

و ستتضمن جلسات العمل الرئيسية :
ـ واقع الاقتصاد العربي في ظل التحولات.
ـ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة للمرحلة المقبلة .
ـ الدور المنشود للقطاع المصرفي العربي في إعادة البناء .
ـ إعادة البناء و الإعمار في دول النزاع .

و يتسم المؤتمر السنوي لهذا العام بتزامنه مع احتفالات مرور ٤٠ عاماً على تأسيس الإتحاد ، حيث سيقام حفل تكريمي بهذه المناسبة و ذلك مساء يوم ١٥ / ١١ / ٢٠١٣ أي بعد إختتام أعمال المؤتمر .

دائرة المنظمات غير الحكومية توجه شكرها و تقديرها الى رابطة المصارف الخاصة في العراق

وجهت دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء شكرها و تقديرها الى رابطة المصارف الخاصة في العراق اضافة الى منظمات اخرى نظراً لجهودها الاستثنائية المتميزة و تواصلها مع الدائرة وتقديم التقارير المالية و تقارير النشاطات لعام٢٠١٢ .
متمنين لهم النجاح والموفقية لتقديم الأفضل لخدمة العراق و شعبه .

مصرف الاتحاد العراقي
Union Bank OF Iraq

قررت الهيئة العامة للمصرف في اجتماعها السنوي الذي عقد بتاريخ٢٠١٣/١٠/٣١ زيادة راس المال من ١٥٢ الى ٢٥٠ مليار دينار .
كذلك تم انتخاب مجلس ادارة جديد يتكون من سبعة اعضاء وهم السادة :

١- شركة العراق الآن للتجارة ويمثلها السيد علي مفتن خفيف	رئيساً
٢- محمد عبد الحسين جعفر	نائباً للرئيس.
٣- مهند حاتم رحيمة	عضو
٤- طلال ابراهيم رحومي	عضو والمدير المفوض
٥- عقيل مفتن خفيف	عضو
٦- سعيد محمد حسين	عضو
٧- فراس صبيح جبر	عضو

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

تعقد الهيئة العامة للمصرف إجتماعاً إستثنائياً في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ١٦ تشرين الثاني الجاري في فرع المصرف في السليمانية لإنتخاب مجلس إدارة جديد مكون من سبعة أعضاء أصليين و مثلهم إحتياط

التنسيق فيما بين منظمات القطاع الخاص

عقد الاجتماع التنسيقي الثاني لمنظمات القطاع الخاص الوطني يوم السبت ٢٦ / ١٠ / ٢٠١٣ في مقر اتحاد الصناعات العراقي ببغداد حضره عن الرابطة الساده / عبد العزيز حسون المدير التنفيذي ومنذر طالب قفطان نائب رئيس الهيئة الادارية و محمود محمد محمود عضو الهيئة الادارية و فائق ناصر حسين مدير الادارة ، كما حضر ممثلو إتحاد الصناعات العراقي و مجلس الاعمال الوطني العراقي واتحاد المقاولين العراقيين و اتحاد الجمعيات الفلاحية و الاتحاد الدولي لرجال الأعمال في العراق و إتحاد شركات التأمين العراقية و التجمع الاقتصادي العراقي و الاتحاد العام للتعاون .

إشتملت أجندة الاجتماع على المواضيع التالية :-

*مراجعة سريعة لما تم مناقشته و الاتفاق عليه في الاجتماع السابق الذي تم في مقر مجلس الأعمال الوطني العراقي..

*إشارة الى مجريات الزيارة السابقة للسيد رئيس الوزراء والوفد المرافق له الى الهند .

*الإستماع الى المشاكل والمعوقات ووجهات النظر والمقترحات المقدمة من قبل ممثلي المنظمات الاقتصادية .

*تسجيل مجموعة من التوصيات.

*تحديد المنظمة التي ستقوم برعاية الاجتماع الثالث و الذي تقرر أن يكون بضيافة رابطة المصارف الخاصة في العراق .

ظاهرة التمييز فيما بين المصارف

لوحظ تزايد الاعلانات الحكومية لأغراض المناقصات و المزايدات المختلفة التي تشترط أن تقدم الضمانات المطلوبة عن طريق خطاب ضمان أو صك مصدق منمصارف معينة بالذات ، و بالتأكيد إن هذا التحديد غير مفهومة أسبابه مما استدعى ان توضح الرابطة للسيد وزير النفط بكتاب وجهته الى سيادته , الى ان المصارف جميعاً تعمل بأجازة ومراقبة و إشراف البنك المركزي العراقي و أن التميز فيما بين مصرف وآخر يتعارض و هذه الاسس , وذلك بعد إطلاعها على الاعلان الذي نشرته إحدى دوائر الوزارة وتضمن اسماء مصارف يعينها تقبل خطابات الضمان و الصكوك المعتمدة منها.

رابطة المصارف الخاصة في العراق

مخالفات الشركات المساهمة

أوضحت الرابطة الى إدارة سوق العراق للأوراق المالية بعض الجوانب التي تتسبب في تأخير إعادة الأموال الفائضة عن الاكتتابات التي تجريها المصارف لزيادة رؤوس أموالها , انما تعود الى الاجراءات البطيئة والتي أصبحت معقده و تعاني منها المصارف بإستمرار عند تقديم المحاضر الخاصة بالاجتماعات الى دائرة تسجيل الشركات.

و أكدت الرابطة على ان الأعضاء فيها مهتمون كثيراً بضرورة أن تكون العلاقة مع سوق العراق للأوراق المالية في أفضل الحالات لأهمية شركات المصارف و أسهمها في التداول اليومي في السوق ، و هو ما يتطلبه أن نأخذ بنظر الاعتبار هذه الأمور عند النظر في تسجيل أية مخالفه على شركات المصارف الخاصة .

إحصائيةبأعمال قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي

سجلت عمليات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي زيادة واضحة في عدد المعاملات و مبالغها خلال شهر أيلول ٢٠١٣ .

فقد بلغ عدد الصكوك التي نفذت عن طريق المقاصة الالكترونية ٢٠٣٥ صكاً تجاوز مجموع مبالغها (٥٨١) مليار دينار و هو أعلى رقم خلال السنة و كذلك تجاوز مجموع مبالغ الدفعات الصغيرة ٥،٥ مليار دينار .

أما بالنسبة للصكوك بالدولار الامريكي فقد بلغ عددها خلال الشهر (١٧٧) صكاً و مجموع مبالغها بحدود (٣٦) مليون دولار.

أما حركة تحويلات نظام التسوية الاجمالية الانيه RTGS فقد كان عددها ٣٦٦٢ مجموع مبالغ أكثر من (١٦) مليار دينار و بالدولار الامريكي كان عدد التحويلات (٩٤٢) ومجموع مبالغها أكثر من (٤٤٩) مليون دولار.

مصرف اميرالد .. زيادة رأس المال

أنهت إدارة مصرف اميرالد الاجراءات القانونية اللازمة من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة و المتعلقة بزيادة رأس مال المصرف من (١٥٠ مليار الى ٢٥٠) مليار دينار تلبية لمتطلبات قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي .

و يذكر بأن عشرة مصارف خاصة اخرى وصلت برؤوس أموالها الى الحد الأدنى المطلوب و قسم منها زاد على ذلك و هي كما يلي :-

ت.	اسم المصرف	الزيادة / مليار دينار
1	كوردستان الدولي	300 – 150
2	المتحد للاستثمار	300 – 250
3	الشمال للتمويل و الاستثمار	265 – 210
4	اربيل للاستثمار و التمويل	265 – 200
5	جيهان الاسلامي	255 – 200
6	الوطني الاسلامي	251 – 150
7	المنصور للاستثمار	250 – 236
8	الخليج التجاري	250 – 125
9	الهـــدى	250 – 175
10	البلاد الاسلامي	250 – 169

يمتاز مصرف بغداد بجودة الخدمات والمنتجات المصرفيةالتي يقدمها

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

الخدمات المصرفية المتكاملة

سلسة من الخدمات التي يقدمها المصرف للزبائن منها:
* خدمة ربط الفروع من خلال نظام (BANKS).
* خدمة الصراف الالي (ATM).
* خدمة الانترنيت بنك (INTERNET BANK).
* خدمة الموبايل بنك (MOBI BANK).
* خدمة البطاقة الذكية (كي كارد).
* خدمة الحوالات الخارجية لاكثر من 150 دولة في العالم (World Liink) .
* العمل بالمقاصة الالكترونية (ACH) وتطبيق نظام المدفوعات (RTGS) ونظام الصكوك الممغنطة .
* خدمة الوساطة في بيع وشراء الاوراق المالية من خلال شركة بغداد للوساطة المالية .
* الخدمات المصرفية الاخرى مثل فتح الحسابات الجارية , قبول الودائع للتوفير والثابتة , اصدار السفاتج , الصكوك المصدقة , قبول الحوالات الخارجية بكل انواعها , الائتمان النقدي بكافة انواعه , منح الائتمان التعهدي (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) منح القروض والتسهيلات المصرفية بالدينار العراقي والادولار وعمليات الحوالات التأديات الخارجية . بيع وشراء العملات الاجنبية .
* خطابات الضمان (دخول مناقصة , حسن تنفيذ , سلفة تشغيلية).
* القروض (شراء منزل , شراء سيارة , قرض تجاري) .
* خدمة الويسترن يونين في تحويل الاموال واستلامها (Western Union).

فروع المصرف

١- الفرع الرئيسي ٧٠١ بغداد كرادة خارج م٩٠٣ -شارع ١٧ بناية٦٥/١٥٠
٢- فرع السباع ٧٠٣ منطقة السباع - قرب ساحة السباع
٣- فرع الحلة ٧٠٤ الحلة شارع الامام علي
٤- فرع المنصور ٧٠٥ بغداد حي المنصور شارع ١٤ رمضان
٥- فرع شارع الزهراء (الكاظمية) ٧٠٦ الكاظمية م/ القطانة ٤١٩ ز٧٩ مبنى ٢٥
٦- فرع الربيع (الموصل) ٧٠٧ الموصل - شارع خالد بن الوليد م/ شيخ ابو العلاء /٤/١٧
٧- فرع السنك ٧٠٨ بغداد -شارع الرشيد م/١٠٤ /١٥/ ٤١ قرب جسر السنك
٨- فرع كربلاء ٧٠٩ شارع التربية - مجاور هيئة استثمار كربلاء
٩- فرع كركوك ٧١٠ شارع الجمهورية / عمارة شكر النجار - قرب الاسواق المركزية
١٠- فرع الحمراء ٧١٢ بغداد - قرب نفق الشرطة
١١- فرع جميلة ٧١٣ بغداد - الرصافة - جميلة م/٥١٤ ز٢٦ مبنى ٢٦
١٢- مكتب الجادرية ٧١٥ الفرع الرئيسي - الكرادة
١٣- فرع البصرة ٧١٦ البصرة - مركز المدينة - تقاطع الكوت مقابل العشار
١٤- فرع بعقوبة ٧١٧ محافظة ديالى - التكية قرب جامع الفاروق
١٥- فرع الفلوجة ٧١٨ الجبيل الخراب - شارع الجديد ز/٥١ م/ ٢٠٢ حي الرسالة
١٦- فرع فلسطين ٧١٩ بغداد - ساحة بيروت
١٧- فرع المحمودية ٧٢٠ قضاء المحمودية -مقابل المجلس البلدي
١٨- فرع النجف ٧٢١ النجف - حي القادسية - مقابل دائرة توزيع المنتجات النفطية
١٩- فرع البياع ٧٢٣ بغداد - البياع
٢٠- فرع السليمانية ٧٢٤ السليمانية - شارع سالم - بناية سالم / الطابق الاول
٢١- فرع اربيل (نشتمان) ٧٢٥ اربيل - مجمع نشتمان التجاري
٢٢- فرع دهوك ٧٢٦ دهوك - ساحة الخيول - مجاور شركة اسيا سيل
٢٣- فرع اربيل ٧٢٧ اربيل - شارع الستيني قرب جامع جليل الخياط
٢٤- فرع الديوانية ٧٢٨ القادسية - الديوانية ام الخيول مقابل جامع البو حاجم
٢٥- فرع الكوت ٧٢٩ الكوت - مركز المدينة شارع الكورنيش مقابل فندق مصايف الكوت
٢٦- فرع تكريت ٧٣٠ صلاح الدين - قضاء تكريت شارع الاربعين قرب مطعم الشموع
٢٧- فرع الحارثية ٧٣١ بغداد - الحارثية م/٢١١ ز٧ مبنى ٢٨ تابع ١
٢٨- فرع ام قصر٧٣٢ البصرة - ناحية ام قصر شارع ٢٤ قرب مشروع الماء
٢٩- فرع العمارة ٧٣٣ العمارة - حي الحسين القديم - قرب دائرة الاطفاء
٣٠- فرع الرمادي ٧٣٤ حي المعلمين شارع ١ حزيران قرب مركز شرطة الفرسان
٣١- فرع الناصرية ٧٣٥ الناصرية - شارع الشيباني - قرب تمثال الشيباني
٣٢- فرع بيروت ٧٣٦ منطقة ميناء الحصن -شارع الداعوق - بناية برج بيروت / لبنان
٣٣- فرع اربيل ستي سنتر ٧٣٧ طريق كرزان - مجمع مجدي مول
٣٤- فرع طليل ٧٣٨ محافظة الناصرية - منطقة الادارة المحلية - الشارع المؤدي لمجلس المحافظة
٣٥- فرع المطار ٧٣٩ بغداد - مطار بغداد الدولي
٣٦- فرع زاخو ٧٤٠ محلو فهيدان - قرب شركة الاهرام
٣٧- فرع السماوة ٧٤١ السماوة - مقابل مصرف الدم
٣٨- فرع الزبير ٧٤٢ البصره - قضاء الزبير الشمال - مقابل مدرسة ابن سينا
٣٩- مكتب النصر (السفارة) ٧٤٣ بغداد
٤٠- فرع الاعظمية ٧٤٤ شارع الضباط - شارع سهام متولي - قرب مكتبة الصباح
٤١- فرع الكوفة ٧٤٥ مدينة الكوفة - مقابل بلدية الكوفة

info@bankofbaghdad.org

المؤتمر المصرفي العربي عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخيار الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل

الصيرفة الاسلامية ودورها في دعم و تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة

ترأس الدكتور صادق راشد الشمري المدير المفوض للمصرف الوطني الاسلامي الجلسة الثالثة في اليوم الاول للمؤتمر الذي نظمه إتحاد المصارف العربية للفترة من (٢٧ ـ ٢٨) تشرين الأول / اوكتوبر الماضي في طرابلس / ليبيا و تناول (المشروعات الصغيرة و المتوسطة ـ الخيار الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل) ..

و هذه الجلسة كانت بعنوان (الصيرفة الإسلامية و دورها في دعم و تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة) و التي تحدث فيها كل من الدكتور محمد البلتاجي (نائب أول المدير العام الإدارة العامة للرقابة على المعاملات الاسلامية في بنك مصرورئيس الجمعية

الدكتور صادق راشد الشمري

المصرية للتمويل الاسلامي و الاستاذ سالم رمضان بوشعالة ـ مديرقطاع الائتمان مصرف الوحدة في ليبيا و الاستاذ محمد الخازمي/ رئيس مكتب التمثيل في ليبيا-مجموعة البركة المصرفية البحرينية.

معالجة مقترحة لزيادة رؤوس أموال المصارف

في ضوء إجراء البنك المركزي العراقي بإلزام (عشرة) مصارف خاصة بإيصال رؤوس أموال كل منها الى (٢٥٠) مليار دينار ، دعت الرابطة لإجتماع إستثنائي للهيئة العامة للتباحث في مدى إمكانيات هذه المصارف لتحقيق ذلك خلال المدة التي حددها البنك بـ (٤) أشهر .

و إتضح خلال المناقشات بأن موضوع زيادة رأس المال للحد المطلوب واجهت فيه مجموعة من المصارف الخاصة يزيد عددها على الثلث مشكلة نتيجة اوضاع السوق و قدرة المساهمين في هذه المصارف لتهيئة الأموال اللازمة للاستثمار في هذا المجال.

إضافة لذلك فإن قصر المدة المحددة للزيادة هي بحاجة الى إعادة النظر فيها لتمديدها الى آجال تراعي المتغيرات الجارية ، و كذلك إيقاف التداعيات التي تمثلت في إنخفاض سعر السهم الى ما دون القيمة الإسمية و لجوء المتعاملين مع هذه المصارف الى سحب ودائعهم مما تسبب في ظاهرة غير مسبوقة و هي أن العديد من المصارف يقل مجموع الودائع فيها عن اجمالي رأس مالها و الاحتياطيات.

واتفق على قيام الرابطة بعرض هذا الموضوع على البنك المركزي العراقي لإيجاد مخرج من هذه الازمة.

الصكوك غير المرمزة

الصكوك غير المرمزة ستخرج من التعاملات في العراق نهاية هذا العام٢٠١٣ علمت (المصارف العراقية) بأن البنك المركزي العراقي بصدد إصدار قرار بإيقاف التعامل بالصكوك غير المرمزة المسحوبة على المصارف إعتباراً من بداية العام القادم ٢٠١٤.

إن هذا الإجراء ينقل الصيرفة العراقية الى مرحلة جديدة تهدف الى تعزيز مواكبة الصيرفة العالمية .

المقسم الوطني NationalSwitch

من المنتظر أن يوقع البنك المركزي العراقي مطلع هذا الشهر عقداً مع شركة متخصصة لبناء مشروع تطوير البنية التحتية للمصارف في وسيلة للدفع بالتجزئة وتسويةالمدفوعات النقدية(IRPSI)عن طريق اجهزة الدفع النقدي (ATM) وهو ما سيتيح للمتعاملين وسيلة استخدام البطاقات المعتمدة لمختلف الأغراض بدلا من التعامل النقدي .

المصرف الوطني الاسلامي يفتتح فرعا جديدا في كربلاء

افتتحت ادارة المصرف فرعا جديدا في محافظة كربلاء المقدسة وباشر اعماله المصرفية اعتبارا من ٢٠١٣/١١/٩ وادناه معلومات الفرع:-

*اسم الفرع : الوطني الاسلامي / فرع كربلاء

*الرقم الرمزي للفرع : (٣٩/٦)

*مدير الفرع : السيد حيدر جعفر مجيد المستوفي

*رقم الهاتف : ٠٧٨١٣٥٠٠٣٠٠

٠٧٧٠٥٧٥٠١١٤

البريد الالكتروني للفرع : Karbalaa@nibiq.com

مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

أدناه كشف يظهر تطور نشاط الائتمان النقدي و التعهدي لمصرف الشرق الاوسط لشهر ايلول ٢٠١٣ بالمقارنة مع بيانات نفس الشهر من العامين ٢٠١٢ و ٢٠١١

العدد و الرصيد / الحساب	عدد المعاملات لشهر ايلول			المبالغ (مليار دينار)		
	2013	2012	2011	2013	2012	2011
الائتمان النقدي	6997	6102	7946	223,8	204,6	187,3
الائتمان التعهدي	1007	107	1405	172,7	174,7	161,3

مصرف بغداد

التاريخ / اسم الحساب	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2012 / 9 / 30	Account
النقود في الصندوق و لدى المصارف	1102,050	812,392	491,648	CASH in hand l& accounts at banks
الاستثمارات	315,547	239,128	451,244	Investments
الائتمان النقدي	192,561	147,401	121,437	Monetary Credit
المدينون	65,525	58,487	55,428	Debtors
الموجودات الثابتة	45,529	43,247	34,609	Fixed Assets
*مجموع الموجودات	1757,212	1300,655	1154,366	Total Assets
حسابات جارية و ودائع	1475,068	1046,719	953,978	Current & Deposit Accounts
الدائنون	27,115	24,636	20,695	Creditors
التخصيصات	17,509	22,047	17,509	Provisions
رأس المال المدفوع	175,000	175,000	112,900	Paid – up Capita
الاحتياطيات	62,520	32,253	49,284	Reserves
*مجموع المطلوبات	1757,212	1300,655	1154,366	Total Liabilities
*مجموع الايرادات	60,428	46,639	62,731	Total Incomes
مجموع المصروفات	30,075	24,069	33,094	Total Expenses
*الارباح المتحققة	30,353	22,570	29,637	Net Profits

إرتفع المركز المالي لمصرف بغداد في البيانات المالية للفصل الثالث لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) فوصل الى (١٧٥٧،٢١٢) مليار دينار بعد ان كان في نهاية السنة المالية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ (١٣٠٠،٦٥٥) مليار دينار وفي نفس الفصل من العام السابق كما في ٢٠١٢/٩/٣٠ (١١٥٤،٣٦٦) وهذا كشف مقارنة لاهم البيانات المالية للمصرف:-

مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

التاريخ / اسم الحساب	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2012 / 9 / 30	Account
النقود في الصندوق و لدى المصارف	979,460	893,924	690,289	CASH in hand l& accounts at banks
الاستثمارات	7,701	7,559	7,829	Investments
الائتمان النقدي	120,314	86,893	90,790	Monetary Credit
المدينون	11,616	12,072	15,712	Debtors
الموجودات الثابتة	37,531	38,525	30,378	Fixed Assets
* مجموع الموجودات	1156,622	1038,973	834,998	Total Assets
حسابات جارية و ودائع	675,030	580,214	511,368	Current & Deposit Accounts
الدائنون	10,446	22,040	45,409	Creditors
التخصيصات	39,450	40,617	26,945	Provisions
رأس المال المدفوع	300,000	300,000	150,000	Paid – up Capita
الاحتياطيات	91,909	56,017	56,017	Reserves
*الارباح المتحققة	39,787	40,085	45,259	Net Profits
* مجموع المطلوبات	1156,622	1038,973	834,998	Total Liabilities
مجموع الايرادات	49,512	66,259	52,176	Total Incomes
مجموع المصروفات	9,725	26,174	6,917	Total Expenses

كشفت مقارنة البيانات المالية ونتائج الاعمال للفصل الثالث لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) مع البيانات المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ مع نفس الفصل من العام الماضي ٢٠١٢ الارقام الاتية:

إستيراتيجية إدارة المخاطر المصرفية
و أثرها في الأداء المالي
للمصارف التجارية

بعد كتابي (الصناعة المصرفية الاسلامية) و (إدارة المصارف) عن الواقع و التطبيقات العملية لكل منهما ، يستمر الاستاذ الدكتور صادق راشد الشمري (الأكاديمي و المدير المفوض للمصرف الوطني الإسلامي) في نشاطه الغزير بتأليف و إصدار الكتب المصرفية التي يغني فيها المكتبة المصرفية العراقية و العربية .

يمتاز أسلوب الدكتور الشمري بالسلاسة و الموضوعية في إيضاح النظرية بالتطبيق العملي ، و لقد أصدر المؤلف مؤخرا كتاباً مصرفياً عن موضوع هام و حيوي بعد الأزمات المالية العالمية التي أدت الى خسارات جسيمة لبعض المصارف الدولية خصوصاً في البلدان الغربية في أمريكا و اوروبا و هو عن(استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية).

الكتاب بطبعة جيدة من القطع المتوسط ذو (٣١١ صفحة) طباعة دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع في عمان / الاردن .

و تعد استيراتيجية ادارة المخاطر المصرفية أحد المجالات الحيوية الهامة التي أخذت بعداً واسعاً في البيئة المحلية والدولية نتيجة المؤثرات و الاتجاهات التي أفرزت عدم الانتباه لتزايد مخاطر العملالمصرفي و التي تتطلب إتخاذ أفعال وقرارات تساهم في زيادة قدرات و مهارات المصارف لإجتياز المنافسة الشديدة وتحقيق النجاحات فيها .

يضم الكتاب اربعة فصول إحتوى الفصل الأول (٦) مباحث بعنوان (البناء المصرفي لإدارة المخاطر) و الفصل الثاني (٤) مباحث بعنوان (الجانب التطبيقي) و تحليل مؤشرات قياس المخاطر المصرفية أما الفصل الثالث فضم (٤) بحوث أيضاً بعنوان (الأثر بين متغيرات الدراسة) , في حين ضم الفصل الرابع والاخير مبحثين عن الاستنتاجات و التوصيات .

انجازات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

عرض
سمير النصيري
المدير التنفيذي الأقدم
مصرف الخليج التجاري

صدر عن مصرف الخليج التجاري/ دائرة التخطيط والدراسات المصرفية البحث الموسوم (انجازات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي(٢٠٠٤-٢٠١٣) وسياسات الاصلاح المصرفي في العراق) والذي ستضمن مقدمة و(٥) مباحث وملاحق وبعدد صفحات(٣٤) صفحة من الحجم A4 ويتناول البحث مراحل تطور الجهازالمصرفي في العراق واهداف السياسة النقدية والانجازات المتحققة للسنوات(٢٠٠٤-٢٠١٣) والانتقادات والملاحظات المشخصة على اليات تطبيقاتها وافاق استراتيجية سياسة نقدية مقترحة حتى عام ٢٠١٧ كما يتناول البحث توصيات محددة بشأن الاصلاح المصرفي في العراق ويلاحظ المتابع المختص من خلال هذا البحث ما يأتي:

قليلة هي الدراسات الاقتصادية التي تتحدث عن السياسة النقدية في العراق وتطبيقاتها وعن الدور التنموي الذي قام به البنك المركزي العراقي كمؤسسة سيادية رصينة في رسم وتطبيق السياسة النقدية خلال الفترة من ٢٠٠٤تاريخ صدور قانونة ولغاية الوقت الحاضر مرورا بجميع مراحل الانجاز التي مر بها والذي حاول من خلال ما تم انجازه ان يخلق نوع من الاستقرار الاقتصادي بالرغم من عدم الاستقرار الامني والسياسي والصعوبات والظروف الموضوعية والذاتية التي كانت ترافق عمله.

حيث كان هناك تشابك في الخطط والسياسات، وليس هناك استقلالية واضحة للبنك المركزي العراقي قبل عام ٢٠٠٣..

ولكن بعد ذلك تحقق للبنك استقلاليته إستقلاليته وأصبحت للسياسات النقدية ملامح وإتجاهات واستراتيجيات واضحة أساسها تخفيض التضخم الجامح، الذي اثر تأثيرا سلبيا واضحاً على كل معالم الحياة الإقتصادية.

منذالحصار المفروض على العراق، ونتيجة لما عاناه العراق من حروب وإضطرابات عديدة، أصبح التضخم يتصاعد بوتائر عاليه قياسية حتى وصل اعلى معدلاته، فتدهورت كل القطاعات الإنتاجية، وأصبحت الفجوة كبيرة جداً بين الأجور والرواتب وارتفاع الأسعار ولكن البنك المركزي العراقي قد أوجد السياسات النقدية المناسبة لتخفيض التضخم بكل هدوءوسلاسة لا تؤثر على الوضع الإقتصادي العام.

وفي ضوء المتغيرات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العراقي مابعد ٢٠٠٣ وصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والذي بموجبة تولى مجلس ادارة البنك المركزي العراقي اصدار اللوائح والتعليمات وحدد الآليات والادوات والتطبيقات للسياسةالنقدية في العراق بهدف تحقيق اهداف مركزية اساسية منها تخفيض التضخم الجامح ورفعالقيمة الشرائية للدينار العراقي والمحافظة على معدلات متوازنة له بالمقارنة مع العملات الاجنبية وبشكل خاص الدولار الامريكي..

اضافة الى تكوين احتياطي من العملة الاجنبية وادارتها كونه الجهة المسؤولة عن اصدار العملة وحماية قيمتها في الداخل والخارج كما الزمت ذلك المادة (٢٧) من قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقد استطاع البنك المركزي من اتخاذ اجراءات عديدة خلال السنوات (٢٠٠٤- ٢٠١٣) ساهمت بشكل فاعل في تحقيق الاهداف اعلاه ونجح الى حد كبير في تثبيت اسس جديدة للسياسة النقدية في العراق .

ولكن من الناحية الاخرى واجهت هذه السياسة تعثرات وانتقادات وملاحظات عديدةمن الباحثين والخبراء لمصرفيين والجهات ذات العلاقة بسبب مواجهة القطاع المصرفي الحكومي والخاص تحديدا على حلقاته الاساسية في مجال الائتمان والاستثمار وردت في البيئة التشريعية التي تنظم العمل المصرفي وبشكل المصرفي وبشكل خاص ماورد في المادة ٢٨ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤..

وقد توصل البحث الى توصيات توصيات نعتقد انها تشكل تعديلات واقعية على استراتيجية السياسة النقديةالمعتمدة حاليا يمكن ان تساهم مساهمة مضافة في حالة اعتمادها في اغناء تجربة البنك المركزي في هذا المجالواصلاح القطاع المصرفيالعراقي.

نوزاد الجاف .. آمال كبيرة نعقدها على مؤتمر المصارف العراقية

دعا ممثل المصارف العراقية الخاصة في اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراءالسيد نوزاد داود فتاح الجاف المصارف العراقية لتطوير العلاقات والشراكة مع المصارف العالمية على نحو يعزز دور القطاع المصرفي العراقي وامكانية تقديم افضل المنتجات المصرفية بمايساهم في اعادة الاعمار والبناء في البلد.

وقال الجاف في تصريحات للوكالة الوطنية العراقية للأنباء بمناسبة انعقاد المؤتمر المصرفي العراقي الاول لرابطة المصارف الخاصة في العراق في الفترة من ٢٨ لغاية ٢٩ ايلول ٢٠١٣ ان المرحلة تتطلب ذهاب القطاع المصرفي نحو تعدد خدماته المقدمة الى الزبائن على مختلف مستوياتهم لاسيما رجال الاعمال او الشركات الراغبة في الاستثمار معرباً عن توقعه في ان تسجل العديد من المصارف العراقية الخاصة هذا العام نسباً جيدة من النمو في نشاطها في ضوء الملامح الايجابية للأنفاق الحكومي المرتقب على مشاريع التنمية والاعمار والذي من شأنه تعزيز نمو عوائد المصارف وتطور امكاناتها الاقراضية والتمويلية.

كما اعرب الجاف عن امله في ان يخرج المؤتمر بنتائج مثمرة للقطاع خاصه وان المصارف العراقية باتت تمتلك الملاءة المالية القادرة على استيعاب متطلبات دورها في المساهمة في برامج التنمية وقال ان الكثير من المصارف العالمية ابدت رغبتها في التعاون مع المصارف العراقية وتقديم التسهيلات اللازمة لتفعيل التعاون المشترك معها وقال ايضاً ان الحاجة ملحة حالياً لاستيعاب المستجدات في العالم واستخدام التقنيات الحديثة في الاداء ونشر ثقافة التقنية لدى العاملين في القطاع مع الحرص على تشريع قوانين وتشريعات تساعد القطاع على النمو المستمر ونشير بهذه المناسبة الى الدور المهم الذي يقوم به البنك المركزي العراقي في هذا المجال ومتابعته المستمرة بنشاط المصارف ومعالجة اخفاقاتها.

واشار الجاف الى انه غير الممكن احداث تنمية شاملة بدون قطاع مصرفي حديث يلبي الحاجة الى خدمات متطورة وعليه فاننا نعول كثيراً على المؤتمر المصرفي الاول للمصارف العراقية الخاصة في ان يكون محطة رسم الستراتيجية المطلوبة للقطاع في اعتماد اساليب جديدة تتعلق بالتحوط للمخاطر مع البحث عن انظمة رقابية اكثر تطوراً تؤكد الالتزام بالمعايير الدولية لها . ويلفت الجاف الذي يرأس مجلس ادارة مصرف الشمال للتمويل والاستثمار الى ان المصرف الذي زاد رأسماله الى(٢٦٥) بليون دينار درس من جانبه جملة مقترحات لتوسيع قاعدة منتجاته بما يؤهله ان يكون في طليعة القطاع من حيث النتائج التي يسعى الى تحقيقها سواء بالنسبة لمساهميه او لقاعدة المتعاملين معه من رجال الاعمال والتجار والشركات مستفيداً من النمو الذي يشهده المصرف في كافة مجالات برامجه التمويلية والتشغيلية.

مؤتمر حوكمة الشركات في اربيل الـ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٣

IFC International Finance Corporation World Bank Group

قدم السيد زياد بدر مدير مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في العراق الشكر لرابطة المصارف الخاصة في العراق على قبول المشاركة في تنظيم مؤتمر حوكمة الشركات في مدينة أربيل على مدى يومي ١١و١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني / ٢٠١٣ .

و سيتناول المؤتمر أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات / للمصارف العائلية في العراق و الدروس العملية التي تساعد الشركات / المصارف على تحسين ممارساتها في مجال الحوكمة و تحسين قدراتها على الاستدامة.

و يتناول المؤتمر المحاور التالية :

(أ)كيف يمكن للجيل الأول من العائلة التراجع عن السيطرة على مقاليد الأمور اليومية للشركة مع الاحتفاظ بالثقة في قدرة الشركة على الازدهار..

(ب) دمج الجيل التالي من العائلة في النشاط بصورة ناجحة ..

(ج) إدخال بعض آليات حوكمة الشركات العائلية .

سيكون المؤتمر مفيداً للجهات المعنية بمراقبة الأسواق و الشركات التي تسعى للحصول على تمويل جديد أو الشركات التي نرغب في التعرف على كيفية تحسين أدائها و قدرتها على الاستدامة من خلال حوكمة الشركات ، و تعقد جلسات المؤتمر بقيادة خبراء دوليين من مؤسسة التمويل الدولية و غيرها من المؤسسات بالإضافة الى خبراء إقليميين يتبادلون خبراتهم مع المشاركين . و سيعرض المؤتمر أيضاً قصص نجاح في مجال حوكمة الشركات في المنطقة .

و ستنظم مؤسسة التمويل الدولية ، عقب المؤتمر ، ورشة عمل لرفع مستوى الوعي ، بتاريخ ١٢ نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٣ ، بغرض تكوين فكرة أعمق عن مفهوم حوكمة الشركات و دور مجلس الادارة و بيئة الرقابة الداخلية و قواعد و متطلبات الإفصاح و العلاقات مع المساهمين وحوكمة الشركات العائلية .

يعقد المؤتمر و ورشة العمل في فندق روتانا اربيل ، في محافظة اربيل ، باللغة العربية ، مصحوبة بترجمة فورية الى اللغتين الانجليزية و الكردية .

وبدورها فاتحت الرابطة المصارف الخاصة لترشيح ممثلين منها للمشاركة في هذا المؤتمر الهام..

مجلة الحوار

العدد (٣٨)

الدكتور مهدي الحافظ

تعني بقضايا التنمية و خيارات المستقبل تصدر عن (معهد التقدم للسياسات الانمائية) بإشراف الدكتور مهدي الحافظ ضم العدد دراسات و بحوث اقتصادية منها :

*الفساد الذي يسرق حتى المستقبل .. للدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية السابق .

* مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية . من اعداد الخبير المصرفي في مصرف الخليج التجاري .

*المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الخاص و مسار بناء الديمقراطية في العراق للباحث د. سمير حسن ليلو / مهندس كيميائي استشاري ,

* العراق و منظمة التجارة العالمية : تقييم الكلفة القرصية للدكتور مظهر محمد صالح نائب محافظ البنك المركزي العراقي السابق .

* دور البنوك الاستثمارية في إعادة الهيكلة المالية . للدكتور عبد الرزاق داود السعدي / رئيس هيئة الاوراق المالية .

وقد اهدى المعهد مشكوراً عدة نسخ من العدد الى مكتبة الرابطة..

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

Account	الفصل الثالث كما في 2012 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	420,633	463,908	287,393	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	8,996	43,488	148,985	الاستثمارات
Monetary Credit	191,488	198,350	217,265	الائتمان النقدي
Debtors	86,836	76,150	86,972	المدينون
Fixed Assets	74,663	72,278	89,829	الموجودات الثابتة
Total Assets	752,611	854,174	830,444	* مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	535,986	615,784	546,111	حسابات جارية و ودائع
Creditors	21,101	10,773	15,465	الدائنون
Provisions	13,868	19,471	55,031	التخصيصات
Paid – up Capita	150,000	150,000	150,000	رأس المال المدفوع
Reserves	2,887	58,146	13,648	الاحتياطيات
Net Profits	18,244	52,588	21,601	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	752,611	854,174	830,444	* مجموع المطلوبات
Total Incomes	93,069	82,388	41,872	مجموع الايرادات
Total Expenses	20,825	29,800	20,271	مجموع المصروفات

كشف بنتائج الأعمال و البيانات المالية للفصل الثالث لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) مقارنة مع كل من الحسابات الختامية لعام ٢٠١٣ و مع نفس الفصل للعام السابق كما في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٢ حيث يظهر من خلالها نشاط المصرف :-

المصرف المتحد للاستثمار

Account	نسبة التغيير % (+ أو -)	السنة المالية كما في / 31 2012/12	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	21-	216,118	170,241	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	1-	14,397	14,211	الاستثمارات
Monetary Credit	30	387,399	501,986	الائتمان النقدي
Debtors	17	41,255	48,213	المدينون
Fixed Assets	9	50,054	54,494	الموجودات الثابتة
Total Assets	11	709,222	789,146	* مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	49	246,693	366,346	حسابات جارية و ودائع
Creditors	72-	106,855	29,853	الدائنون
Provisions	43	42,409	60,687	التخصيصات
Paid – up Capita	20	250,000	300,000	رأس المال المدفوع
Reserves	31	7,446	9,717	الاحتياطيات
Net Profits	-	55,818	22,542	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	11	709,222	789,146	* مجموع المطلوبات

تشير البيانات المالية و نتائج الاعمال للفصل الثالث لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) الى ارتفاع المركز المالي للمصرف بنسبة ١١% فوصل الى (٧٣٤،٦٥١) مليار دينار بعد أن كان (٦٥٩،١٦٩) مليار في نهاية السنة الماضية ٢٠١٢ ، و هذا كشف مقارنة أهم البيانات المالية :

وبهذه المناسبة نبين أن هيئة الأوراق المالية وجهت شكرها و تقديرها للمصرف المتحد للاستثمار لاستلامها بيانات المصرف للفصل الثالث من عام ٢٠١٣ بوقت مبكر مقدرين جهودهم و تمنياتهم بالتوفيق .

ملامح أستراتيجية القطاع المصرفي الخاص في العراق (٢٠١٣ـ٢٠١٧)

انعقد في بغداد في ايلول ٢٠١٣ المؤتمر المصرفي العراقي الاول والذي نظمته رابطة المصارف الخاصه في العراق بالمشاركة مع المصارف الخاصه وبعض المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمالية وبمتابعة ومشاركة جادة من البنك المركزي العراقي وقد كان احد الاهداف الرئيسية للمؤتمر رسم ملامح جديدة لاستراتيجية القطاع المصرفي في العراق للمرحلة المقبلة وحتى عام ٢٠١٧ لذلك وجدت من الضروري تناول هذا الموضوع من خلال تحديد ملامح وافاق هذه الاستراتيجية ومتطلبات واليات تطبيقها متزامنة مع سنوات خطة التنمية الخمسية في العراق وبما ان هكذا استراتيجية ترتبط مع تطبيقات وآفاق السياسة النقدية التي يتولى تطبيقها البنك المركزي العراقي من خلال الاشراف والمراقبة على المصارف العاملة لذلك نلاحظ ومن خلال متابعتنا للمراحل التي مرت بها تطبيقات السياسة النقدية في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ اتضح ان البنك المركزي العراقي قد نجح بشكل جيد في تحقيق الاهداف المركزية للسياسة النقدية في استقرار النظام النقدي ومواجهة الموجات التضخمية بعد التحسن الكبير في سعر صرف الدينار العراقي اضافة الى بناء احتياطيات بالعملة الاجنبية مما أدى الى بناء مرتكزات متينة في الحفاظ على بناء الاستقرار الاقتصادي الخارجي وفتح مجال واسع للاستثمار كما ان الدور الايجابي الذي لعبه سعر الفائدة في خفض معدلات التضخم السنوي الاساس من ٥٣,٢٪ في عام ٢٠٠٦ الى حوالي ٥,٦% في عام ٢٠١٢ كذلك تحديد ظاهرة الدولرة والمضاربة كما ان البنك المركزي العراقي نجح بشكل كبير في المحافظة على استقلاليته لذلك فان ما اطلق عليه خلال المرحلة السابقة بالسياسة المتشددة للبنك المركزي العراقي تخللتها حالات متقدمة من السيطرة على السياسة النقدية ومن خلال استقراءنا وتحليلنا لواقع السياسة النقدية وتجربة السنوات السابقة نأمل من مجلس ادارة البنك المركزي العراقي دراسة المقترحات الخاصة بتطوير وتعديل بعض حلقات السياسة النقدية المطبقة حالياً وبما يساهم في اعادة هيكلة واصلاح القطاع المصرفي الخاص ورسم ملامح جديدة للقطاع المصرفي الخاص بما يعزز من دور المصارف الخاصه من الانتقال من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي مما يشكل استراتيجية معدلة للسياسة النقدية المعتمدة حاليا وسياسات ومعالجات مقترحة ومطلوبة للاصلاح المصرفي للمرحلة المقبلة المحددة بخمسة سنوات (٢٠١٣-٢٠١٧)

وفقا لما نقترحه في ادناه :

اولا- تشكيل المجلس الاعلى للاصلاح الاقتصادي

اتخاذ الاجراءات والاليات السريعة لتشكيل مجلس اعلى للاصلاح الاقتصادي في العراق على ان يضم اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية والمالية في البرلمان والبنك المركزي العراقي ومجموعة مختارة من المستشارين والخبراء الاقتصاديين والمصرفيين تتولى بناء استرتيجية للانتقال بالاقتصاد من حالته المتشابكة حاليا الى اقتصاد السوق ومساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية وتحديد السياسات والاليات للانتقال الى مرحلة اصلاح القطاع المصرفي الحكومي والخاص وان يتم تحديد فترة خمسة سنوات تنتهي في عام ٢٠١٧ لانجاز المهمة وعلى مراحل مترافقه مع خطة التنميه الخمسيه للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٧).

ثانيا- اصلاح البيئة التشريعية

أيجاد بيئة تشريعية مصرفية تسمح بتطوير الجهاز المصرفي من خلال تشريع قانون جديد للمصارف ينسجم مع التطورات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالجهاز المصرفي واصدار قانون للمصارف الاسلامية واعادة النظر وتعديل القوانين الاخرى ذات العلاقة بالسياسة النقدية كقانون سوق العراق للاوراق المالية وقانون هيئة الاوراق المالية وقانون مكافحة غسل الاموال وقانون الاستثمار وقانون تسجيل الشركات.

ثالثاً- تأسيس مصرف للتنمية والتمويل

تساهم فيه المصارف الخاصة والحكومية لتمويل المشاريع الكبرى والتوسع في صيغ التمويل طويل الاجل وتطوير الادوات المالية المعمول بها حالياً .

رابعاً- هيكلة القطاع المصرفي

العمل بسرعة وبالتنسيق مع البنك الدولي لتفعيل الخطط الموضوعة لاعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي ووضع الاسس والمرتكزات التطبيقية بعدم التمييز بين المصارف الحكومية والخاصة في مجالات التطوير والتحديث في العمل المصرفي وتتعامل دوائر الدولة مع كل منها.

اعداد
سمير النصيري
مدير تنفيذي اقدم
مصرف الخليج التجاري

خامساً- تطوير أنظمة المدفوعات

ضرورة تأمين المتطلبات القانونية والفنية لاجراء توأمة واسعة النطاق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة من جهة وبين المصارف العالمية من جهة اخرى بهدف تطوير أنظمة المدفوعات المصرفي وتنظيم عمليات التداول المالي والنقدي فيها وضرورة انجاز مشروع المقسم الوطني.

سادساً- حرية التعامل المصرفي

يترك للوزارات والشركات العامة التي تعمل وفق اسس السوق اختيار المصارف المناسبة (الحكومية او الاهلية) في ايداع مواردها المالية وان تتحمل تلك الشركات مسؤولية اختيار المصارف المناسبة وعدم اصدار القرارات بتحديد عمل المصرف الخاص وتقديره.

سابعاً- توسيع الخدمات المصرفية

تطوير وتوسيع الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف التي يبلغ متوسطها بحدود (١٥) خدمة وصولاً الى (٥١) خدمة الواردة في احكام المادة (٢٧) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ كذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لغرض فتح فروع جديده للمصارف الخاصه بهدف المساهمة في زيادة الكثافة المصرفية والتي تبلغ حالياً فرع مصرف واحد لكل(٤٠٠٠٠) نسمه وهي نسبة منخفضة قياساً بالنسبة المعيارية العالمية فرع مصرف واحد لكل عشرة الآف نسمة.

ثامناً- تقديم القروض المجمعة

قيام المصارف الخاصة بتقديم القروض المجمعة بصورة مشتركة والتي تفوق القدرة الكبيرة للاغراض التنموية الاقراضية لأي منها ، مما يساهم في تلبية طلبات هذا النوع من القروض لمشاريع اعادة اعمار العراق.

3
Friday, January 17, 2014 12:22:55 AM

تاسعاً- تحصيل الديون المتعثرة

معالجة التركزات الائتمانية، وتركيز جهود المصارف في تحصيل القروض والديون المتأخرة التسديد،ووضع الاحتياطيات المالية المناسبة لمواجهة مخاطرها.

عاشراً- حوكمة المصارف

تعزيز حوكمة المصارف التجارية من خلال تطبيق ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلق بالممارسات السلمية لحوكمة الشركات.

أحد عشر- تأسيس الشركات الساندة للعمل المصرفي

تأسيس شركة لضمان الودائع في المصارف الخاصة كذلك تاسيس شركة لضمان الائتمانات ومتابعة ودراسة مخاطر السوق.

اثناعشر- عمليات الدمج المصرفي

وضع خطة مستقبلية لتحقيق عمليات الدمج بين مصارف القطاع الخاص لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة الحجم يمكنها احتلال حيز مهم من العمل المصرفي المحلي.

ثلاثة عشر- تطبيق معايير بازل

متابعة المستجدات الحاصلة في موضوع معايير بازل (٢و٣) لغرض التهيؤ لتطبيقه واعتماد المعايير الدولية فيما يخص كفاية رأس المال ومعدل نسبة السيولة والعمل على متابعة تطبيق مبادئ بازل الرئيسة لادارة المخاطر التشغيلية وهي:-

أ: قيام مجالس الادارة في المصارف باقرار ستراتيجية للمخاطر التشغيلية وتنفيذها من الادارة التنفيذية للمصرف لتضمن تحديد المخاطر التشغيلية المتعلقة بكل انواع المنتجات , النشاطات، والعمليات والانظمة التي تعتمدها المصرف.

ب: توفير قاعدة للمعلومات المتدفقة في المصرف والتي تلعب دورا مهما ورئيسيا في انشاء والحفاظ على اطار عمل فعال لادارة المخاطر التشغيلية.

ج: متابعة مدى امتلاك المصارف نظام فعال لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من ادارة المخاطر.

د:على المصارف ان تقوم بالكشف عن المخاطرالتي يتعرض لها المشاركين في السوق المالية والمصرفية بتقييم تعرضهم للمخاطر التشغيلية ونوعية ادارتهم لهذه المخاطر.

العملية المصرفية غير السليمة و غير الآمنه

بهدف تنظيم العملية المصرفية السليمة والآمنة اعد المحامي السيد سامي الضامن هذا البحث المختصر عن هذا الموضوع..(المصارف العراقية)

ورد في الباب (٥) – مبادىء ممارسة العمل المصرفي – المادة (٢٦) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ " تقوم المصارف بإدارة عملياتها بطريقة سليمة و تحوطيه وفقاً لمتطلبات القانون ..." و قد إكتسب هذا الموضوع أهمية قصوى بعد سنة ٢٠٠٣ و بعد أن فشلت الأسس التي وضعها خبراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للنظام المصرفي في العراق حول قدرات الرقابة على المصارف و لم يسبق للمصارف العراقية ان واجهت مشكلة الديون غير السليمة قبل التاريخ أعلاه حيث كانت مقاييس الصدق و إحترام الكلمة في الوسط التجاري هي السائدة و حتى بعد حدث كبير بصدور القانون رقم ١٠٠ لسنة١٩٦٤ الخاص بتأميم البنوك والمصارف التجارية بما فيها فروع المصارف الأجنبية ضمن قوانين تموز ١٩٦٤ الإشتراكية حيث نص الدستور المؤقت على ان الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية إشتراكية تستمد اصول ديمقراطيتها و اشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام " ، فإن قوائم الديون الموقوفة المعدة في حينه لضبط إلتزامات المصارف المؤقتة لم تكن بحجم يشير الى سوء تصرف الادارات السابقة لهذه المصارف وعلى كل حال فان المعاملات غير السليمة و غير الآمنة يمكن تعريفها على انها اتخاذ اجراء يتعارض مع المعايير المقبولة في العمليات المصرفية النمطية يمكن أن تكون نتيجته مخاطر أو خسائر غير مقبولة او الحاق الضرر بالمؤسسة أو دائنيها أو مساهميها .. و إن ذلك يتأتى من عدم إتخاذ الاجراءات المناسبة من قبل مدراء المصارف و التي يمكن اختصارها بما يلي:-

– الفشل من توفير رقابة وتوجيه لموظفي المصارف .
– عدم الإلتزام بمتطلبات الإبلاغ و بهذه المناسبة نشير الى المادة (٣٥) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ و التي تنص : إذا علم المصرف أو أحد اداريه أو مسؤوليه أو موظفيه إن تنفيذ معاملة مصرفية أو إستلام مبلغ أو دفع مبلغ له علاقة أو قد تكون له علاقة بأية جريمة أو عمل غير قانوني يقوم المصرف فوراً بإبلاغ البنك المركزي بذلك .
– عدم الإحتفاظ بسجلات ودفاتر دقيقة .
– عدم إجراء حسابات حقيقية للمعاملات المصرفية .
– عدم وجود أنظمة تدقيق داخلية و آنية.
– عدم الدقة في توثيق القروض.
– عدم وضع برامج واضحة ودقيقة لتوثيق القروض .

و فيما يلي نماذج من العمل غير السليم و غير الآمن :
– الإقراض الخطر بمنح أئتمان بضمان غير كاف ومنح الائتمان دون الحصول على معلومات مالية كاملة وحديثة عن الزبون و مشروعه .
– إنعدام الرقابة الداخلية لمنح الائتمان بالنسبة للإئتمانات ذات المبالغ الكبيرة .
– العمل دون وجود سيولة كافية في ضوء موجودات المصرف و مقارنة بإلتزاماته.
– المساهمة في إستثمارات تنطوي على مخاطر(صيرفة العملة) .
– عدم تخصيص مبلغ كاف لخسائر القروض .

هذا و يمكن تلخيص الدلائل التي تشير الى الأوضاع غير السليمة للمصرف بما يأتي :

– الربحية المنخفضة بشكل كبير .
– زيادة في سقف النفقات .
– زيادة صافي خسائر القروض.
– زيادة حجم الموجودات المنعدمة العنوان .
– زيادة حجم القروض المتأخرة التسديد .
– الإعتماد المفرط على الودائع ذات المبالغ الكبيرة .
– زوال الضمانات و صعوبة تصفيتها .

و أخيراً نقول أن تنظيم الاقتصاد و التجارة دون المراقبة الجدية لعمليات البنوك حيث تمر الاموال بما فيها النقد الاجنبي, يدل على جهل بأساس الاصلاح الإقتصادي, و ان اقتصاد السوق وفق المفهوم الرأسمالي لا ينبغي أن يكون على حساب المصالح العامةوالوطنية..

اعداد:المحامي سامي الضامن
مدير عام مصرف الرشيد سابقاً
المدير المفوض للمصرف العراقي الاسلامي سابقا

مصرف ايلاف الاسلامي

مصرف ايلاف الاسلامي
Elaf Islamic Bank

أشارت البيانات المالية للفصل الثالث لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) الى زيادة رأس مال المصرف المدفوع بنسبة ٥٢% حيث بلغ (١٥٢) مليار دينار في حين كان رأس مال المصرف في نهاية السنة المالية كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢ و في نفس الفصل من العام السابق كما في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٢ (١٠٠) مائة مليار دينار وهذا كشف بمقارنة أهم البيانات المالية للمصرف :

Account	الفصل الثالث كما في 2012 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	279,749	239,408	177,893	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	3,989	4,089	4,089	الاستثمارات
Monetary Credit	51,470	47,069	34,291	الائتمان النقدي
Debtors	21,132	56,659	11,243	المدينون
Fixed Assets	38,459	33,428	38,829	الموجودات الثابتة
Total Assets	394.799	88.0653	266.345	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	155,092	122,963	60,019	حسابات جارية و ودائع
Creditors	93,434	121,973	28,788	الدائنون
Provisions	14,222	2,335	5,771	التخصيصات
Paid – up Capita	100,000	100,000	152,000	رأس المال المدفوع
Reserves	22,636	33,282	13,482	الاحتياطيات
Net Profits	9,415	12,663	6,285	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	394,799	380,653	266,345	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	13,756	18,833	11,944	*مجموع الايرادات
Total Expenses	4,341	6,170	5,659	*مجموع المصروفات

*عدد الفروع : في بغداد (٦) و في المحافظات (١٠) .
*عدد المتعاملين مع المصرف : (٢٠٢٠٦) حسابات جارية .
*الإعتمادات المنفذة : (١٤) العدد مجموع مبالغها (١٥) مليار دينار .
* خطابات الضمان المنفذة : (٢٩٦٢) العدد مجموع مبالغها (١٦٢) مليار دينار .
* الحوالات المصرفية المنفذة : (١٧) العدد مجموع مبالغها (٢١) مليار دينار .

مصرف آشور الدولي للإستثمار

AIB

أوضحت البيانات المالية و نتائج الأعمال للفصل الثالث لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) إرتفاع المركز المالي للمصرف فوصل الى (٣٣٨،٢٧٢) مليار دينار بعد ان كان في نهاية السنة كما في ٣١ /١٢/ ٢٠١٢ البالغ (٢٦٨،١٢٥) مليار دينار, و نفس الفصل من العام السابق كما في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٢ (٢٩٠،٤٨٤) مليار دينار ، و هذا كشف مقارنة لأهم البيانات المالية للمصرف :-

Account	الفصل الثالث كما في 2012 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	191,358	188,884	208,074	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	11,796	12,608	12,608	الاستثمارات
Monetary Credit	62,995	50,697	89,618	الائتمان النقدي
Debtors	5,227	3,493	3,567	المدينون
Fixed Assets	19,108	17,498	24,405	الموجودات الثابتة
Total Assets	290,484	268,125	338,272	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	109,321	71,552	117,768	حسابات جارية و ودائع
Creditors	38,919	7,783	20,838	الدائنون
Provisions	10,383	10,388	8,282	التخصيصات
Paid – up Capita	100,000	150,000	150,000	رأس المال المدفوع
	3,913	4,442	4,441	القروض المستلمة
Reserves	11,288	8,901	20,170	الاحتياطيات
Total Liabilities	290,484	268,125	338,272	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	22,439	28,072	22,006	*مجموع الايرادات
Total Expenses	5,729	8,008	5,228	مجموع المصروفات
Net Profits	10,710	20,064	16,778	* الارباح المتحققة

*عدد الفروع : في بغداد (٢) و في المحافظات (٤) .
*عدد المتعاملين مع المصرف : (١٥٦٢٧) حسابات جارية ، (٤١٠) توفير ، (١٠٢) ودائع لأجل .
*الإعتمادات المستندية المنفذة : (٥١) العدد (٣٠) مليار دينار مجموع مبالغها .
* خطابات الضمان المنفذة : (٣٩٢) العدد مجموع مبالغها (٤٣) مليار دينار .

من بحوث المؤتمر المصرفي العراقي الاول

ملخص الدراسة الموسومة " البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية "

اعداد : السيد وليد عيدي عبد النبي
مدير عام دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي

السيد وليد عيدي عبد النبي

"يعتبر البنك المركزي العراقي من أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية ، حيث تم تأسيسه وباشر عمله بتاريخ ١٩٤٧/١١/٧ بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧، باعتباره رمزاً من رموز السيادة الوطنية . ويبلغ راسماله حالياً (١٠٠) مليار دينار عراقي ، وله اربعة فروع موزعة على محافظات (البصرة ، الموصل ، اربيل ، السليمانية) .

"يهدف منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية والقيام بوظائفه الاخرى أسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة ، فقد صدر قانونه الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والذي اتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني .

"تتجلى استقلالية البنك المركزي العراقي بصورة واضحة في النواحي التالية :-

أ -مسؤولا امام مجلس النواب وفقاً لما جاء في احكام المادة (١٠٣) من دستور جمهورية العراق ، وعدم خضوعه لأي جهة اخرى استنادا لقانونه المذكور اعلاه.

ب-عدم قيامه باقراض الدولة ومؤسساتها او كفالتها لدى الغير ، او شراء ادوات الدين العام الحكومي ، الا من السوق الثانوية بهدف توفير السيولة للمصارف في الحالات الضرورية ، وذلك استنادا لاحكام المادة (٢٦) من قانونه .

ج -تدقيق حساباته من قبل مدقق دولي ، اضافة الى التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية ووفقا للمعايير الدولية .

د -قيامه بنشر تقاريره وبياناته المالية على موقعه الالكتروني ، وان هذه البيانات منشورة ومتاحة للمؤسسات المختلفة والجمهور .

"تهدف السياسة النقدية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، تحسين سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية الاخرى, اضافة الى الرفاهية الاقتصادية ، وذلك من خلال مكافحة التضخم ، والحد من معدلات نموه غير المرغوب فيها بما يساهم في تحسين الدخول بتعظيم القيمة الحقيقية لها "من الناحية التاريخية ، مرت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بعدة مراحل وكانت اسيرة عاملين اضعفا من فعالياتها وحدا من تحقيق اهدافها ماقبل عام ٢٠٠٤ وهما البيئة الاقتصادية المتخلفة التي تعمل فيها , وضعف التنسيق القائم بينها وبين السياسة المالية التي كثيرا ما تتعارض اهدافها مع اهداف السياسة النقدية وذلك بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ولاسيما النفطية منها والتي جعلت النمو النقدي (عرض النقد) مرتبطاً بشكل تلقائي بالمركز المالي للحكومة وسياستها الانفاقية .

"في ضوء ماورد اعلاه يمكن القول ان اهداف السياسة النقدية طوال الخمسين سنة الماضية كانت تتأثر بالمحيط الريعي للدولة والتأثيرات القوية للسياسة المالية ، ولم تتحرر بنحو كاف لتتحول بحق الى اداة ساندة لتغيير الواقع الاقتصادي المتخلف وتطويعه لمتطلبات الاستقرار والتقدم الاقتصادي.

كما لم يأخذ الاستقرار النقدي الاهمية الكافية في ايقاف تأثير العوامل التضخمية ونتائجه الضارة على تحقيق هدف النمو والتطور السريع خلال العقود الماضية وبهذا كانت السياسة النقدية مانعة اكثر منها دافعة في حقل الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الظروف التضخمية للبلاد .

"اشرت الفرضية التي كانت تحكم السياسة النقدية في العراق حتى عام ٢٠٠٣ والتي كانت مسايرة لمتطلبات التمويل بالعجز في الموازنة العامة من خلال آلية ربط التوسع في عرض النقد وتمويل عجز الموازنة حالة تطور غير مسبوقة في تاريخ العراق الاقتصادي وهي حيازة البنك المركزي وبقية الجهاز المصرفي على أصول (موجودات) تمثلت بتراكم هائل من حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية لمعالجة عجز الموازنة العامة لترتفع من (٤٦) مليار دينار عام ١٩٩٠ الى (٥،٤) ترليون دينار عام ٢٠٠٣ ، جرت مفاوضات حولها بين البنك المركزي ووزارة المالية لغرض الاتفاق على آلية لتسديدها مع فوائدها.

"تمت اعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي العراقي والتي تراكمت خلال عقد التسعينيات بسبب ظاهرة التمويل التضخمي ، حيث بلغ اجمالي الدين بحدود (٥،٤) ترليون دينار يسدد الدين بموجب اتفاقية اعادة الجدولة مع وزارة المالية بأقساط ربع سنوية على مدى (سبع سنوات ونصف) ابتداءً من شهر آذار ٢٠٠٦ ، ومبلغ القسط الواحد (١٨٠) مليار دينار يسدد من خلال اصدار حوالات خزينة .

"اثرت ظاهرة تمويل عجزالموازنة باصدار حوالات الخزينة وفق السياقات المعتمدة في السياسة المالية في زيادة عرض النقد الضيق خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٣ من (٢٤،٦) مليار دينار عام ١٩٩٠ ليبلغ حوالي (٨،٥) ترليون دينار ، فيما ارتفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار من متوسط سنوي بلغ (٤) دينار عراقي لكل دولار عام ١٩٩٠ ليصل الى ١٩٣٦ دينار لكل دولار في عام ٢٠٠٣ .

"اعد ونفذ البنك خططه النقدية بما يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية كافة ، من خلال تحفيز القطاع الخاص والقطاعات الحكومية على التعامل مع المصارف لاستقطاب السيولة وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية ذات الاهمية التنموية .

"اتخذت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الاجراءات والخطوات الهامة على الصعيد النقدي والتي تهدف الى تعزيز الاستقرارالاقتصادي والمالي وتطويرها , فضلا عن المحافظة على استقرار الاسعار المحلية لخلق بيئة اقتصادية تنافسية تستند الى آلية العرض والطلب وبما يحافظ على استقلالية البنك المركزي العراقي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ومن بين هذه الاجراءات:

"استبدال العملة الوطنية في ٢٠٠٤/١/١٥ وبقيمة (٤) ترليون دينار عراقي قديم ، وتشريع قانون جديد للمصارف برقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون للبنك المركزي العراقي برقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والذي يهدف الى اعادة صياغة اهداف ووظائف البنك المركزي العراقي ووسائل سياسته النقدية بما يتوافق مع توجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق.

"قيام البنك بفتح المجال امام المصارف الاجنبية لفتح فروع لها في العراق او المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة وبدون حدود .

"فتح نافذة لتداول النقد الاجنبي بهدف توفير العملة الاجنبية للمصارف وزبائنها وفق تعليمات تنظيمية اعدت لهذا الغرض .

"سعى البنك المركزي الى تغيير ادوات السياسة النقدية لصالح الادوات الادوات الكمية (غير المباشرة) كما هو الحال في الدول المتقدمة ، لان التوسع في استخدامها سوف يوسع من قدرة البنك في التأثير على الجهاز المصرفي وخاصة عمليات السوق المفتوحة .

"النقدي القانوني للمصارف تغييرات جوهرية ملموسة والذي تمثل:-

-اعادة النظر بالاحتياطي النقدي القانوني لضمان حقوق المودعين من جانب ، وتحديد مناسيب السيولة حسب متطلبات السوق من جانب آخر ، حيث نسبة هذا الاحتياطي حالياً ١٥% ، ١٠% منها مودعة لدى البنك المركزي و٥% نقود سائلة في خزائن المصرف نفسه. خزائن المصرف نفسه .

-كما سمح البنك للمصارف بالاستثمار الليلي لودائعها لديه لقاء فائدة تبلغ فائدة تبلغ حالياً ٤% كواحدة من الخطوات المرحلية للبنك المركزي العراقي باعتبارها اداة جديدة من ادوات سياسته النقدية .

"قيام البنك بتحرير هيكل اسعار الفائدة التي تدفعها المصارف لاصحاب لاصحاب الودائع او تقبضها من المقترضين كجزء من سياسته في خلق المنافسة الفاعلة بين المصارف ، كما عزز البنك مساندته للمصارف كجزء من مهامه في المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي من خلال استعداده لتقديم تسهيلات الائتمان الاولي او الثانوي او قرض الملجأ الاخير لغرض تمكين المصارف من مواجهة مشاكل السيولة المؤقتة لديها لقاء فائدة الائتمان الاولي مضافا اليه نسبة ٣٥% كما سمح له قانونه شراء حوالات الخزينة من السوق الثانوية لغرض توفير السيولة للمصارف الراغبة في ذلك.

"جسد القانون الجديد استقلالية البنك المركزي من خلال اعطائه الحق بعدم منح ائتمانات او قروض مباشرة او غير مباشرة للحكومة , او اي مؤسسة عامة او كيان حكومي عدا

عدا مايقوم به البنك من مساعي لدعم السيولة لدى المصارف ، منطلقا من ان احتياطيات البنك المركزي العراقي مخصصة (للاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر حاضنة للتنمية) .

"حقق البنك مؤشرات مهمة في تخفيض مستويات التضخم من ٦٥٪ عام ٢٠٠٣ الى ٥% خلال الاشهر المنصرمة من عام ٢٠١١ والى ٦,١ % في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ والى ٥،٤% في مطلع عام ٢٠١٣ ، كما تحسن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار بحدود ٤٠% من سعر صرفه عام ٢٠٠٣ والبالغ ٢٠٠٠ دينار لكل دولار ليصبح ١١٦٦ دينار / دولار حاليا

"كما جرى تغيير شكل الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي من رقابة مصرفية متحكمة قائمة على اساس الالتزام بقواعد ثابتة غير مرنة الى رقابة مصرفية (تلقائية) وقائية بموجب قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ضمن لوائح تنظيمية وتطبيقية اعدت ونشرت في الجريدة الرسمية في ٢٠١٢/١/٣ لهذا الغرض ، مما يتيح للجهاز المصرفي في العمل بمرونة وكفاءة بهدف تقوية وترصين الاداء المصرفي وعلى وفق المعايير المصرفية الدولية الحديثة

"اضافة الى العمل المستمر لتطوير مكتب مكافحة غسيل الاموال التابع للبنك للمساهمة في ترصين وكفاءة عمل الجهاز المصرفي العراقي وابعاد الاموال المشبوهة عنه, اضافة الى فتح مكاتب في المصارف لهذا الغرض للتنسيق والتعاون بينها وبين مكتب مكافحة غسيل الاموال في هذا البنك.

أوجه التكامل والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية .

"ان تناول شكل العلاقة بين البنك المركزي والحكومة تكمن ابتداءاً في اهمية تصميم الحدود الطبيعية والمقبولة التي تسهم في توفير اداء مستقر لاقتصاد البلاد الكلي ويتيح في الوقت نفسه بأن يؤدي البنك المركزي دوره التشاوري والتنسيق مع المالية العامة على اتم وجه .

"يتفق الاقتصاديون على انه كلما اتسعت الفجوة وازدادت عوامل التعارض والتناقض بين السلطات المالية والنقدية كلما ادى ذلك الى ضعف التأثير لكلا السلطتين فضلا عن اضعاف النشاط الاقتصادي عموما .

"بالرغم من احتلال كلا السياستين النقدية والمالية خصوصية في استخدام وسائلهما لتحقيق اهدافهما الاساسية ، الا ان ذلك لايعني عدم اشتراكهما الاهداف الاقتصادية العامة لان السياستين على درجة واحدة من الاهمية بالنسبة للسياسة الاقتصادية العامة فضلا عن كونهما يكملان بعضهما وليس بديلا وان الاولوية هي الهدف الذي تسعى السياسة الاقتصادية العامة لتحقيقه.

"ان عمق العلاقة مع الحكومة ينبغي ان تعود الى مزيد التنسيق والتشاور بين السياسات الرئيسية في البلاد ولاسيما السياستين النقدية والمالية وعلى نحو يخدم هدفي الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

"ان قوة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة تبدأ من قوة العلاقة مع وزارة المالية وهي العلاقة التي تتطلع الى رسم اطار مستقر لاقتصاد البلد الكلي عبر التشاور مع السياسة المالية بشأن تطور تأثيرات محورين اساسيين من المشتركات وهما :-

-استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية.

-استقرار البيئة الداخلية للعملة وسلامتها بالسيطرة على التضخم ومعدلات النمو السعرية السنوية ، وانعكاس ذلك على تقييم الاسعار الساندة والدعم السعري للسلع الاساسية التي تقع في نطاق اهداف المالية العامة وموازنتها السنوية.

اضافة الى ماورد اعلاه ، فقد ساهم البنك المركزي وضمن سياسته النقدية في :

-توفير مرونة في التحويل الخارجي وتنشيط التبادل التجاري وتخفيف الاعباء عن السياستين المالية والتجارية.

-كما ساهم البنك المركزي مع وزارة المالية بالتفاوض مع نادي باريس والتوصل الى اتفاقية خفض ديون العراق الخارجية بنسبة ٨٠% من اجمالي الديون .

-استطاعت السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي من تحقيق هدفها الاساس في السيطرة على مناسيب السيولة في الاقتصاد وخفض معدل التضخم الاساس

(core inflation) الى المرتبة العشرية الواحدة ، حيث انخفض من (٣١,٩%) عام ٢٠٠٦ ليصبح (٧،١٪) عام ٢٠٠٩ لينخفض الى (٣،١٪) عام ونتيجة لذلك٢٠١٠ ونتيجة لذلك ، عمد البنك الى التخفيف من سياسته النقدية المتشددة من خلال تقليل سعر الفائدة وبشكل تدريجي من (٢٠%) عام ٢٠٠٧ الى (٦٪) عام ٢٠١٠ ، الا ان الرقم القياسي الاساس عاد ليرتفع الى (٦،٥٪) عام ٢٠١١ والى(٥%) في تشرين الثاني ٢٠١٢..

وعليه فأن معدل التضخم هذا يعتبر مقبولا في ضوء ادوات السياسة النقدية المعتمدة حالياً :

اتخذت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الاجراءات والخطوات الهامة على الصعيد النقدي والتي تهدف الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وتطويرها بين أونة واخرى ، فضلا عن المحافظة على استقرار الاسعار المحلية لخلق بيئة اقتصادية تنافسية تستند الى آلية العرض والطلب وبما يحافظ على استقلالية البنك المركزي العراقي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية وابرزها:-

أ -مزادات العملة الاجنبية والتي تم من خلالها السيطرة على مناسيب السيولة من العملة الاجنبية.

ب-التسهيلات القائمة وتشمل تسهيلات الاقراض والايداع والتي من خلالها يتم سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تلقائيا ومن ثم تقليص حجم السيولة في الاقتصاد .

ج-الاحتياطيات المصرفية الفائضة حيث تتم ادارة هذه الاحتياطات بالطريقة التي تحقق السياسة النقدية سيطرتها على حجم السيولة العامة من خلال انظمة المدفوعات وخيارات ادارة السيولة المتمثلة بمزادات الحوالات التي تعمل على تطوير التعامل بالسوق الثانوية من خلال عمليات البيع والشراء ما بين البنوك.

الخاتمة

تجسدت نجاحات السياسة النقدية الراهنة التي استطاعت تحقيق استقرار طويل الاجل في قيمة الدينار العراقي ، وكذلك هبوط نسبة التضخم الاساس الى ٥،٦% عام ٢٠١٢ فضلا عن بناء احتياطيات قوية من العملة الاجنبية عدت ساندة لقيمة العملة العراقية وسلامتها وحماية ميزان المدفوعات من الصدمات الخارجية وعلى هذا الاساس ، فقد حقق البرنامج الاقتصادي للحكومة نجاحاً متميزاً في اطار ما أدته السياسة النقدية في بلوغ اهدافها وحسب مانص عليه قانون البنك المركزي العراقي .

من بحوث المؤتمر المصرفي العراقي الاول

البيئة القانونية والتشريعية للعمل المصرفي العراقي

اعداد:الاستاذ حسيب كاظم جويد

الاستاذ حسيب كاظم جويد

المقدمة

١.من أهم مزايا القوانين إنها:-تصدر في وثيقة مكتوبة ذات عبارات وألفاظ محددة, وتصاغ قواعده صياغه محكمه. سهولة إصدارها أو تعديلها أو الغاءها في ضوء التطورات الاجتماعيه واقتصادية والسياسية وغيرها.

تخضع للمراجعه من قبل كافة المعنيين والمختصين على نحو مستمر لتقديم مالديهم من مقترحات بشأن تعديل أو الغاء أو إصدار قوانين جديدة.

٢.بالنسبة للقوانين الماليه:-تُعد الاساس الذي تبنى عليه اقتصاديات كفوءة وفعالة. -ينبغي دراستها بشكل متكامل لتكون صمام امان لبيئة الاعمال والاستثمار.

مسوغات تعديل القوانين

١- مرور مدة طويلة على إصدار بعض القوانين والحاجة إلى إجراء بعض التعديلات عليها

٢- مراعاة الشكلية التي اقرها الدستور في إصدار القوانين العراقية .

٣- الإرباك الحاصل في صياغة بعض المواد القانونية بسبب اعتماد الترجمة

٤- أن القوانين العراقية تمتاز عن غيرها من القوانين الصادرة في الدول الاخرى من حيث الصياغة والعبارات والالفاظ المحددة التي لا تقبل التفسير والتأويل.

٥- خلو بعض القواعد والنصوص القانونية من بعض الأمور المهمة مما يقتضي استكمالها سواء بالتعديل أوالاضافة.

أما القوانين التي سيتم التطرق لها في هذه الورقة فهي :-

١- قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ .

٢- قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

٣- قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل .

٤-قانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤.

٥- قانون الضرائب رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل .

قانون البنك المركزي العراقي

قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤

تم اصدار القانون من قبل الحاكم المدني للعراق سنة ٢٠٠٤ , وبناءاً على ذلك يكون النص المكتوب (باللغة الانكليزية) هو الذي يعول عليه في تطبيق القواعد والاحكام القانونية .

المقترحات

١- يقتضي اعادة النظر في جميع الاحكام والمواد القانونية التي تضمنها القانون , واصداره بالشكلية التي قررها الدستور العراقي((مراجعة مسودة القانون من قبل مجلس شورى الدولة , مجلس الوزراء , مجلس النواب)) مع مراعاة الحفاظ على استقلالية البنك التي نص عليها القانون .

٢- تضمن مطلع الامر رقم ٥٦ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة كثير من النصوص والعبارات التي لم تعد الحاجة لها قائمة كالاقسام من ١الى ٦ .

٣- اعادة النظر في تعاريف المصطلحات كما هو الحال بالنسبة للوديعة , وكذلك الحكومة الواردتين في المادة (١) لكونهما غير دقيقتين .

٤- تضمنت الكثير من المواد الواردة في القانون تكرار لا مبرر له كورود اسم البنك المركزي العراقي عدة مرات في مادة واحدة على الرغم من ورود التعريف له في المادة(١) على سبيل المثال المادة (٢) من القانون بفروعها والمادة (٧/١) وغيرها من المواد.

٥- لم يرد نص صريح وواضح في المادة (٤) بفتح حسابات لدى البنك المركزي للمصارف المحلية .

٦- لم يرد نص في القانون استثناء الفوائد التي يدفعها او يستوفيها البنك المركزي العراقي من احكام القانون المدني العراقي , مما يقتضي النص على ذلك في القانون

٧- تم ذكر العديد من المواد القانونية على نحو مفصل لا داعي له وكان من المناسب ذكرها بشكل فقرات محددة مثل المادة (١٥- ٣) بخصوص الكشف عن المصالح والمادة (٢٩) بخصوص متطلبات الاحتياطي وغيرها من المواد الاخرى.. الاخرى .

قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤

نفس الملاحظة التي وردت بخصوص قانون البنك المركزي العراقي حيث تم اصدار القانون من قبل الحاكم المدني في العراق ٢٠٠٤ .

المقترحات

١- اعادة النظر في مجمل احكام القانون واعادة صياغة المواد القانونية باللغة القانونية العراقية المميزة , فضلا عن اصداره بالشكلية التي قررها الدستور العراقي ((مجلس شورى الدولة , مجلس الوزراء , مجلس النواب)) .

٢- لم يتضمن القانون اية قواعد تميز المصارف التجارية عن المصارف الاستثمارية .

٣- لم يتضمن القانون نصاً يستثني المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة من السقوف التي حددها القانون المدني العراقي لاسعار الفائدة .

٤- لم يتضمن القانون باب خاص ينظم ويحكم عمل المصارف التي تطبق احكام الشريعة الاسلامية .

٥- المادة (١٨-١) من القانون اشترطت ان المدير المفوض للمصرف يجب ان يكون عضواً في مجلس الادارة خلافا لمبدا فصل الملكية عن الادارة في الشركات المساهمة وهو الذي عمل به قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل .

٦- تضمن القانون فرض غرامات في بعض الحالات على المصارف التي تخالف او تخترق احكام القانون , نقترح ان يكون فرض الغرامة من الدائرة القانونية في البنك المركزي العراقي والعمل على وفق قانون المرافعات العراقي في اجراء المرافعة , مع ضرورة وضع نص يتيح للمصرف الاعتراض خلال مدة معينة لدى مجلس ادارة البنك المركزي العراقي .

٧- هنالك الكثير من الملاحظات بشان القانون المذكور والتي لا يتسع المجال لبحثها في هذه الورقة الموجزة .

قانون الشركات

قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل

١- نصت المادة (١٣- رابعا) على ((نشاط الشركة المستمد من هدفها , على ان يكون ضمن احد القطاعات الاقتصادية واي من القطاعات الاخرى ذات العلاقة بنشاطها ..

المقترح : اضافة فقرة او نص يسمح بتاسيس شركات مساهمة قابضة تمتلك او تساهم في عدد من الشركات المحدودة .

٢- نصت المادة (٢٨- ثانيا) على ((لا يجوز ان تتجاوز التزامات الشركة المساهمة (٣٠%) ثلاثمائه بالمئة عن اجمالي راسمالها وحقوق الملكية الخاصة بها.

المقترح : استثناء المصارف من نص المادة المذكورة .

٣- نصت المادة (٧٧) على ((للشركة المساهمة ان تقترض بطريق اصدار سندات اسمية وفق احكام هذا القانون))

كما اشترط على ان لا يتجاوز المبلغ مقدار راس المال .

ويلاحظ بان القانون لم يسمح بتداول السندات بسوق الاوراق المالية وانما يسمح فقط بطرح الكمية التي لم يكتتب بها في سوق الاوراق المالية ((سوق الاصدار او السوق الاولي))

المقترح : اضافة فقرة او نص يسمح بتداول تلك السندات في السوق الثانوي ((سوق التداول)) ومعاملة شهادات الايداع التي تصدرها المصارف معاملة سندات قرض .

٤- نصت المادة (١١٧- رابعا) على ((مناقشة واقرار خطة سنوية عن نشاط الشركة للسنة القادمة ..)) وقد تضمنت ((النقدية , المبيعات , المشتريات, القوى العاملة, النفقات الراسمالية, الانتاج)) .

المقترح : اضافة نص خاص بما يجب ان تتضمنه الخطة السنوية للمصارف ((كالائتمان , الودائع الاستثمارات)) .

قانون ضريبة الدخل

قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل

لقد صدر قانون ضريبة الدخل سنة ١٩٨٢ , وخضع الى بعض التعديلات التي اخرها سنة ٢٠٠٤ , ويعد بحق من القوانين المحكمة والرصينة سواء على مستوى صياغة المواد القانونية او في دقة مضامينها ,فلم يترك شاردة ولا واردة , وقد جرى التطرق اليه في هذه الورقة لوضع مقترح بشأن وضع الية استيفاء الضريبة من المصارف.

فالمصارف تساهم بشكل واضح في تنفيذ السياستين المالية والنقدية للدولة , وهي الاكثر من بين الشركات الاخرى شمولاً بالرعاية , حيث تجدر الاشارة الى ما تضمنته المادة (٣٠- ب) من قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ كونه المقرض الاخير اذ نصت على ((واذا كان هذا الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي , واذا كان وزير المالية قد اصدر ضماناً كتابيا للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سدادقيمة القرض))

←

الامر الذي يعني ان وزارة المالية تدعم وعلى نحو واضح المصارف الى الدرجة التي تضمن فيها القرض الممنوح لاحد المصارف من قبل البنك المركزي .

اما المقترحات فهي لا تعدو ان تكون بصورة تعليمات تصدرها الهيأة العامة للضرائب بالنسبة للمصارف على نحو خاص وكما يأتي:-

1- ان يكون تبليغ المكلف (المصرف) بمقتضى المادة الثالثة والثلاثون تحريرياً وبكتاب رسمي توجهه الهيئة الى المصرف .

2- حيث ان المصارف هي من الشركات المساهمة قد يكون من المناسب ان يرسل مبلغ الضريبة المحتسب من قبل المصرف بصك برفقة البيانات المالية , ومن ثم للضريبة ان تطالب بفرق الضريبة المحتسب من قبلها .

3- الديون المشكوك في تحصيلها :-

نصت المادة الثامنة (٥) على ان ((الديون المتعلقة بمصدر الدخل اذا اقتنعت السلطة المالية بتعذر تحصيلها خلال السنة وان كان اداؤها مستحق قبل بدايتها , على ان ما يستوفيه المكلف من الديون التي غدة متعذرة التحصيل في سنة ما تفرض عليها الضريبة في سنة استيفائها ولا تشمل احكام هذه الفقرة المبالغ التي يمكن استردادها بمتضى عقد تأمين او غير ذلك .

ولما كانت المصارف تتعامل بالائتمان على نحو واسع(كالقروض والسلف وغيرها) ...

اقترح : تفعيل هذا النص بالنسبة للمصارف, علما ان البنك المركزي العراقي ومعايير المحاسبة الدولية وقرارات لجنة بازل تؤكد على ضرورة احتساب تخصيصات للديون المشكوك في تحصيلها.

قانون التجارة

قانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤

الباب الخامس : البيوع الدولية :

تضمن الفصل الثاني انواع البيوع الدولية واحكامها بدءا بالمادة ٢٩٨ وانتهاء بالمادة (٣٣٠) حيث تضمنت انواع البيوع وكما يأتي:

1- البيع شرط التسليم في ميناء الشحن على ظهر السفينة (فوب)

2- البيع بشرط نقل البضاعة والتامين عليها من قبل البائع (سيف)

3- البيع بشرط نقل البضاعة دون التامين عليها (سي. اند. اف)

4- البيع بشرط التسليم بجانب السفينة (فاس) .

5- البيع بشرط التسليم في مكان العمل .

6- البيع بشرط التسليم في المطار المعين . للانطلاق (فوب المطار) .

7- البيع بشرط التسليم على عربة قطار (فور) اومركبة(فوت)

8- البيع بشرط الوصول بسلامة .

لقد تم تعديل قواعد (الانكوتيرم) وهي القواعد التي تصدرها غرفة التجارة الدولية في باريس سنة ٢٠٠٠ (قواعد الانكوتيرم...) لتصبح ١٤ نوعا من البيوع ثم عادت غرفة التجارة المذكورة لتقليص عدد البيوع الى(١٢) نوعاً . مما يقتضي تعديل انواع البيوع في قانون التجارة ايضاً لتساير ما هو متفق عليه دولياً .

علماً بان التوجيهات الصادرة من مجلس الوزراء الموقر الى الوزارات والدوائر الحكومية تقضي بالعمل على وفق البيوع الثلاث الاولى من القائمة اعلاه مضافاً اليها البيع بشرط الوصول الى نقطة التسليم المتفق عليها (CIP).

الباب الرابع : العقود التجارية والعمليات المصرفية:

الفرع الخامس الاعتماد المستندي

تضمنت المواد (٢٧٣) على (٢٨٣) من قانون التجارة الاحكام الخاصة بالاعتماد المستندي حيث ان احكام الاعتمادات المستندية تخضع للتعديلات التي يتم الاتفاق عليها دولياً وان غرفة التجارة الدولية في باريس تصدر نشرات بين فترة واخرى تجري فيها بعض التعديلات , وقد صدرت خلال الحقبة الزمنية من تاريخ صدور قانون التجارة سنة ١٩٨٤ تعديلات تضمنتها النشرة رقم ٥٠٠ سنة ١٩٩٣ والنشرة رقم ٦٠٠ والتي جرى العمل بها منذ ١/٧/٢٠٠٧ مما يقتضي مراجعتها وتعديل قانون التجارة خصوصاً ما ورد في المادة ٢٧٥ (ثانياً) والتي نصت على ((يكون الاعتماد قابلاً للالغاء ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك)) في الوقت الذي نحت القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية رقم (٦٠٠) النافذة حالياً عكس هذا المنحى تماماً , حيث تضمنت كون الاعتماد غير قابل للالغاء الا اذا نص على عكس ذلك .

الخُلاصة

من الملاحظات والمقترحات التي تضمنتها الورقة هي على سبيل المثال, ويمكن تقديم مقترحات أخرى في ضوء التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعيه للعراق الجديد , لذلك أقترح أن تتولى رابطة المصارف العراقية تشكيل فرق عمل من المعنيين والمختصين وذوي الشأن لتقديم مقترحاتهم ورفعها الى الجهات المختصة, في ضوء ما تستهدف السلحة العربية والاقليمية والدولية من تطورات للنهوض بالقطاع المالي خاصةً والاقتصاد الوطني على نحوٍ عام...

صور لأعضاء الجلسة النقاشية الاولى في المؤتمر المصرفي العراقي الاول ايلول٢٠١٣

مصرف الهدى

Account	الفصل الثالث كما في 2012 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	166,008	240,453	299,144	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	1,533	1,594	1,533	الاستثمارات
Monetary Credit	67,913	67,560	67,290	الائتمان النقدي
Debtors	1,726	2,343	27,868	المدينون
Fixed Assets	23,016	6,480	7,067	الموجودات الثابتة
	12,010	28,014	28,020	مشروعات تحت التنفيذ
Total Assets	272,206	346,334	430,922	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	114,879	120,099	124,348	حسابات جارية و ودائع
Creditors	32,952	29,315	27,951	الدائنون
Provisions	3,623	3,215	7,229	التخصيصات
Paid – up Capita	100,000	175,000	250,000	رأس المال المدفوع
Reserves	9,616	1,635	2,787	الاحتياطيات
Net Profits	11,136	17,070	18,607	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	272,206	346,334	430,922	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	14,222	23,161	25,380	*مجموع الايرادات
Total Expenses	4,606	6,091	6,607	مجموع المصروفات

أوضحت البيانات المالية و نتائج الأعمال لمصرف الهدى للفصل الثالث لهذا العام ٢٠١٢ (غير المدققة) بإرتفاع المركز المالي , فوصل الى (٤٣٠،٩٢٢) مليار بعد ان بلغ في نهاية السنة السابقة كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢ (٣٤٦،٣٣٤) مليار دينار و عما كان عليه في نفس الفصل من العام السابق كما في ٣٠ / ٩ /٢٠١٢(٢٧٢,٢٠٦) مليار دينار , وهذا كشف لمقارنة البيانت المالية للمصرف :-

مصرف دار السلام للإستثمار

Account	الفصل الثالث كما في 2012 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	551,529	515,750	692,722	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	178,275	155,395	12,505	الاستثمارات
Monetary Credit	13,582	11,640	29,119	الائتمان النقدي
Debtors	8,768	4,992	2,287	المدينون
Fixed Assets	6,530	6,938	6,229	الموجودات الثابتة
Total Assets	758,684	694,715	742,862	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	603,679	534,466	567,932	حسابات جارية و ودائع
Creditors	20,642	28,337	22,291	الدائنون
Provisions	2,815	4,071	8,757	التخصيصات
Paid – up Capita	105,800	105,800	105,800	رأس المال المدفوع
Reserves	1,583	1,772	2,429	الاحتياطيات
Profits	12,019	6,364	19,612	الأرباح المدورة
Accumulated Losses	-9,170	-3,057	0,0	العجز
Net Profits	21,367	16,961	16,041	*الأرباح المتحققة
Total Liabilities	758,684	694,715	742,862	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	34,162	42,260	29,832	*مجموع الإيرادات
Total Expenses	12,795	25,299	13,791	*مجموع المصروفات

أظهرت البيانات المالية و نتائج الأعمال للفصل الثالث (غير المدققة) إرتفاع المركز المالي للمصرف فوصل الى (٧٤٢،٨٦٢) مليار دينار بعد أن كان في نهاية السنة الماضية ٢٠١٢ (٦٩٤،٧١٥) مليار دينار ، و في نفس الفصل للعام السابق كما في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٣ بلغ (٧٥٨،٦٨٤) مليار دينار ، وهذه مقارنة أهم البيانات المالية للمصرف :-

على هامش المؤتمر ألمصرفي ألعراقي ألأول

الاستاذ محمد صالح الشماع

أقامت رابطة المصارف الخاصة في العراق مؤتمرها المصرفي العراقي الأول يومي ٢٨ و ٢٠١٣/٩/٢٩ تحت شعار (القطاع المصرفي في العراق ــ الواقع والتحديات) برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء وقد شملت أعمال المؤتمر محاوروجلسات عديدة أدارها وتناولها عدد من الأساتذة المختصين الأجلاء ولي بهذا الشأن الملاحظات الآتية :

أولا: لاشك أن مستوى القطاع المصرفي العراقي دون الطموح أو ما ينبغي أن يكون عليه تبعا لحالة عدم الأستقرار الطويلة ألتي تمربها البلاد, لذلك تكررت المحاولات عن طريق المؤتمرات واجتماعات والخطابات للتوصل إلى سبل تؤدي الى إصلاح مصارفنا العراقية دون ألتمكن من تفعيلها لضعف ألمقدرة وإنعدام ألمتابعة.

ثانيا: تستحوذ المصارف ألحكومية على ٩٠% من ألنشاط المصرفي على ما يقال, وهذا يعني أن إصلاح القطاع ألمصرفي ينبغي أن ينصب أولا على المصارف الحكومية ألتي لايعرف ألجمهور عنها ما يتوجب معرفته عنها فأخبارها شبه معدومة وهي لاتتبع أحكام ((معاييرألمحاسبة ألدولية)) في مجال الإفصاح والشفافية. وكل من ألمصارف ألحكومية والأهلية لا تنشر حساباتها ألسنوية ألختامية ألمدققة بموجب نص ألمادة (٤٤) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤, في حين إن أنشطة وأعمال ألمصارف ألأهلية معلومة لإصدارها ألتقارير ألسنوية لمجالس إداراتها, إضافة إلى إلتزامها بنشر بياناتها ألفصلية غيرألمدققة كل ثلاثة شهور خلال ألسنة تنفيذا للمعايير أعلاه وألقانون المؤقت لاسواق الاوراق المالية رقم (٧٤) لسنة٢٠٠٤. وقد سبق أن أعدت في سنة ٢٠٠٨ خطة عمل جديدة هي إمتداد لخطة عمل سابقة لإعادة هيكلة مصرفي ألرافدين وألرشيد تنفذ بالإستفادة من ألمنحة ألمقدمة من ألبنك ألدولي لهذا ألغرض , وبموجبها ينتهي تطبيق ألخطة في عام ٢٠١٢, ولم نسمع أو نعلم شيئا عما تم .

ثالثا: منذ عشرين عاما نشأت مصارف خاصة أو أهلية يديرها القطاع الخاص بإمكانيات بسيطة وضعيفة وسارت بخطوط متعثرة للصعوبات ألتي واجهتها طول ألسنوات ألعشر ألأولى من جراء ألحصار وقيود ألتحويل ألخارجي

وفي سنة ٢٠٠٣ وما بعدها حدثت ألثورة ألتشريعية ألمصرفية بصدورقانون للمصارف وقانون جديد للبنك المركزي ألعراقي إضافة إلى تعديل قانون ألشركات وأنتقل ألعراق إلى إقتصاد ألسوق, ومع ذلك بقيت هيمنة ألمصارف ألحكومية على ألأعمال ألمصرفية في العراق .

رابعا: لم يطبق قانون ألمصارف على الوجهألمطلوب فإنحرفت مسيرتها عن ألطريق ألذي وضعه بها ألقانون بسبب ألسوء ألبالغ في ترجمة نصوصه وإهمال تنفيذ بعضها أو تنفيذها بما هو مخالف وألتفسيرات غيرألصحيحة, فتصاعدت ألأصوات لإجراء ألتعديلات عليه, فإن عجزت إداراتألمصارف وألبنك ألمركزي ألعراقي عن تطبيق ألنص ألقانوني ألمشرع لضعف قابلياتهما فإن هذا لايبرر ألتعديل ليوائم هذه ألقابليات ألضعيفة, وإنما ينبغي رفع شأن ألمصارف وألبنك المركزي لكي يتمكنوا من تطبيق ألحكم ألقانوني ألذي بلا شك إنه مستند إلى قواعد ومعايير مصرفية عالمية .

إن ألظروف ألعصيبة ألتي تمر بها ألبلاد جعلت ألأوضاع فيها غير طبيعية أو شاذة فإنحدرت إلى ماهو أدنى أو سيء مما يتطلب إتخاذ إجراءات غير تقليدية لمسيراتها, ولأن هكذا أوضاع هي وقتية بلاشك فلاينبغي أن تؤثر ألمعالجات ألخاصة بها على ألثوابت وألقواعد وألمعايير ألأصلية ألتي شرعت بموجبها ألقوانين وألتشريعات السائدة وإنما تبقى محتفظة بأصالتها, تبقى محتفظه بأصالتها , ويوضع لكل حالة مخالفة حلولاً وقتيه وموافقات خاصةأو إستثنائية لحين إنتهاءألأزمة .

ونسعى بنفس ألوقت إلى تحديث ألتشريعات ورفع شأنها بما يواكب ألأحوال ألعالمية وإن كنا لانتمكن في ألوقت ألحاضر من إتباعها, لا أن نقدم على تخفيض مستواها إلى ألأدنى بحجة عدم مقدرتنا على تطبيقها , بل تبذل ألمحاولات لزيادة ألقابليات بجعلها قادرة على ألتطبيق .

ومن ألناحية ألأخرى , كيف نفكر بتعديل قانون لم يطبق لحد ألآن بالكامل أو على ألوجه المطلوب للأسباب التي سبق ذكرها.؟ ثم ما جدوى إجراء تعديلات لقانون سوف لن تتبع بالكامل على غرار القانونالذي سيعدل؟ علماً بأن تشريع أو تعديل ألقانون في ألعراق يحتاج إلى سنة أو عدة سنوات لإنجازه..

خامسا: برر في ألندوة أحد ألمسؤولين فيألبنك ألمركزي ألعراقي أو ألمتحدثين بأسمه قسوة تعامل البنك المركزي مع إدارات ألمصارفألأهلية التي يعتقد أنها مخالفة ووصفها بالصرامة ألتي ينبغي أن يتصف بها ألبنك ألمركزي وألتي كانت مفقودة أو ضعيفة , وشبه ألبنك بألأب للمصارف ومن حقه أن يعاقب المسيء منهم, وأنا أويد هذه ألصفة وأن من حق ألأب معاقبة أولاده, وأضيف إن من صفات ألأب أيضا أن يكون راعيا لأولاده شفوقا رحيما يبعد ألأذى عنهم, يعالج من هو مريض منهم ويواسي ألمصاب ويساعد ألمحتاج ويرفع مستوى تربيتهم ألثقافي وألتعليمي ..إلخ. وألأهم من ذلك أن يكون في تصرفاته معهم عادلا , لاظالما ولا متحيزآ , وأن لا تقتصر مهمته على إستعمال حقه في ألعقاب وحسب , وألحديث في هذا ألموضوع ذو شجون ويطول.

محمد صالح الشماع
alshammaa@yahoo.com

الاستاذ وليد عيدي عبد النبي

الى / السيد محمد صالح الشماع المحترم

م/ على هامش المؤتمر المصرفي العراقي الاول

إشارة الى رسالتكم الموجهة الى هذا البنك بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٣ المتضمنة ملاحظاتكم على هامش المؤتمر المصرفي العراقي الاول الذي أقامته رابطة المصارف الخاصة في العراق ليومي ٢٨ و ٢٩ /٩/٢٠١٣ تحت شعار (القطاع المصرفي في العراق - الواقع والتحديات)، نود بيان الاتي :

١-تمر المصارف الحكومية بمرحلة اعادة هيكلة وقد قطعت هذه المصارف شوطاً طويلاً في تنظيف الميزانية من الديون الاجنبية الموروثة الناجمة عن الالتزامات الخارجية الناجمة عن قيام هذه المصارف بفتح الاعتمادات المستندية وأصدار خطابات الضمان للمجهزين الاجانب ، وقد جرى تصفية اكثر من ٨٠% منها حسب التقرير الاخير الصادر عن الفريق المختص التابع للبنك الدولي .

وموافقة اللجنة المختصة في وزارة التخطيط على شطب مبالغ خسائر الحرب الناجمة عن نهب وتدمير موجودات فروع المصارف الحكومية ، إضافة الى الاجراءات الادارية لإدخال التقنيات المستخدمة وإعادة النظر بالهيكل التنظيمي وإستحداث أقسام جديدة ، وتطوير نظام الرقابة الداخلية وجعلها رقابة وقائية بدلاً من رقابة الامتثال .

٢-بالنظر لكون قانون المصارف النافذ رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ قد أحتوى الكثير من الثغرات القانونية المعروفة لحضرتكم ، فقد تدارس هذا البنك الموضوع وسيتم عقد ندوة في نهاية الشهر القادم تشارك فيها المصارف وخبراء القانون في الكليات المختصة لغرض اعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة بالعمل المصرفي ورفع المقترحات للجهات العليا المختصة لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

راجين التفضل بالعلم .. مع التقدير

المدير العام
وليد عيدي عبد النبي

جاء ذلك بكتاب دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي ذي العدد ١٢٩/١/٤ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ ..